1394

الترحيب بنقد التأنيب

تأليف

محمد زاهد الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً
عفي عنه

الناشر مكتبة الخانجي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المبدئ المعيد ، الفعال لما يريد ، المجازي العبيد ، بما هم أهل له من نعيم مقيم أو عذاب شديد ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين . وآله وصحبه الهادين المهديين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسائر أئمة الهدى المتبوعين ، رضي الله عنهم أجمعين .

أما بعد فهذه رسالة كتبتها في هذه المرة ، وسميتها (الترحيب بنقد التأنيب) المتحدث عن كتاب صدر في هذه الآونة بعنوان : طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل . تأليف العلامة المفضال المحقق عبد الرحمن[1] بن يحيى المعلمي اليماني حفظه الله ورعاه . بتعليق الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة[2] المعروف في البيئات الحجازية والمصرية المعلق على مجموعة حوت رسالة رأس الحسين رضي الله عنه لابن تيمية وغيرها من الرسائل ونشرت في هذه الأيام أيضاً على نفقة الوجيه الثري محمد نصيف[3] عين أعيان جدة ، الساعي في نشر رحمة أبي حنيفة

---

(١) وهو من أفاضل المصححين في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند (ر) .

(٢) من أعوان ناشر نقض الدارمي المطبوع قبل سنين المحتوي على تجويز استقرار الله جل شأنه على ظهر بعوضة فضلا عن العرش العظيم وإثبات الحد والمكان والجلوس والحركة والصوت ونحوها من لوازم الجسمية لله جل شأنه مما يبرئ أهل الحق خالق الخلق منه (ر) .

(٣) وهو ولي نشر كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد المحتوي على [illegible] ذات الله جل شأنه ونزوله على العرش [illegible] ، وصوت الله جل جلاله في الأرض يتقدم المسابين . ومرور الخالق على قدمي [illegible] لرواية التي هو [illegible]

من تاريخ الخطيب فى الهند قبل طبع هذا التاريخ بمصر بسنين مع ترجمتها الهندية تيسيراً لانفضاض أهل الهند من مذهبه السائد بين ثمانين مليونا من مسلمى تلك الديار ، ومثل هذا الثرى المنفق بسخاء فيما هو فى سبيله لا يتصور أن يتقاعس عن الإنفاق فى طبع كتب الرد على (تأنيب الخطيب) تلافيا للخطر الداهم من هـذا الـكتاب الذى كان وقف دون ذلك الأمل فى كل مكان ، فيعلم بذلك بادئ ذى بدء فى أى فلك تدور هذه الطليعة الطالعة ، خاضعة خانعة فمررت بها فعلمت أن لمؤلفها الفاضل اشتغالاً بتأليف كتاب سماه (النقد البرى لتأنيب الـكوثرى) وقد رتبه على أربعة أبواب وخاتمة ، فبالنظر إلى تقدمة المؤلف يعلم أن هـذه الـكتاب قد كملت الأبواب الثلاثة الأول منه وأكثر الرابع ويرجو أن يتم الباقى قريبا بإذن الله تعالى ويظهر من الطليعة أيضاً أن تأليفه التنكيل بما فى تأنيب الـكوثرى من الأباطيل على وشك التمام ، وأنه مرتب على أربعة أقسام . وعلى كل حال أشكر الأستاذ الناقد على اهتمامه بنقد التأنيب ، وإن تأخر زمن النقد عن زمن نشر الـكتاب بثمانى سنوات ، مع أن دائرة المعارف العثمانية التى يشتغل الأستاذ الناقد مصححا للـكتب فيها من أوائل الجهات التى كان التأنيب وصل إليها بعيد نشره سنة ١٣٦١ هـ مباشرة ، وكان عنده متسع كبير لنسف ما كتبه هذا العاجز نسفا ، لـكن أخره إلى اليوم تكرها وعطفا ، هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرى على (طليعته) الصادرة فى هذه الأيام طابع الاستعجال ، لتحدثه

= [illegible] إلى [illegible] متقضات [illegible] ، [illegible] الذى اتفق أيضا على طبع [illegible] النبي صلى الله [illegible] أن [illegible] ما اطلعت عليه من [illegible] ما يحسن الاطلاع عليه [illegible]

عن تأليف وتأليف متشابهين لم يتم تأليفهما بعد ، ولإعلانها عما لم يتم إلى الآن تأليفه ، ونحن فى انتظار صدورهما لننتفع بفوائدهما وبالتحقيقات التى أودعها فيهما ذلك الأستاذ المحقق ليصل إلى غايته التى ينشدها فيما هو بسبيله ، ومع ذلك لست أدرى سر هذا التعجل ، بعد ذلك التمهل بشطر الكتاب شطرين متشاكلين وإطلاع الطليعة قبل إعداد العدة التى تستند المقدمة إليها ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، المطلع على كوامن القلوب ، ويرى بعضهم أن السر فى ذلك أن الأستاذ اليمانى ترفق به بعض من علم تكدر غير ارتفاقه هناك فدله على معين لا ينضب ، وأرشده إلى جدى ثرى ينفق بسخاء فى هذا السبيل منذ قديم فأوى إلى هذا الركن الوثيق ، وسلك هذا الطريق ، فوضع نماذج من عمله تحت تصرف هذا الثرى المبيلى ، والسيد الأصيل ، وللإنسان الخيرة فيما يختاره لنفسه ، لعله قبل أن يغيب فى رمسه ، ويحاسب على ما اقترفه فى أمسه . فدخلت النماذج تحت تصرف الناشر ، منفلتة عن أخواتها التى بقيت وراء الطليعة فى المؤخرة ، وهذا هو سر هذا التعجل . بعد ذلك التمهل على رأى ذلك المفكر ، وأما عندى فربما يكون هذا الناقد من اللا مذهبية الحدثاء الذين يضالون أتباع أئمة الهدى المتبوعين ، رضى الله عنهم أجمعين ، كما هو منهج الشوكانى فى تفسيره ، فيكون عمله هذا مرحلة من مراحل برامجه المرسومة ، وعما قريب يكشف عن اتجاهه المستتر بأكثر مما كشف ، فلعله رأى أن الانتظار ، إلى أن يصفو الجو ربما يستنفد الاصطبار ، فتهور وغامر واستخفه الاغترار ، والواقع أنه لا يهمنى لا هذا التعجل ولا دلالته كائنة ما كانت أسبابهما ودوافعهما ، لأنى أعلم جيداً أن للباطل زهقاً فى كل مكان ، وللحق لا يعدم نصيراً فى كل زمان ، وأن مصير الباطل ...

مخذول ، وعدو الحق هالك مرذول ، فعلى المرء أن يقوم بواجبه فى كل وقت ، والنجاح إلى الله سبحانه ، وليس بيد العبيد .

وقد وقفت على أشياء كثيرة من إرهاصات تلك الطليعة مما زادنى تبصراً ، وكان المعروف من اليمانيين لين الجانب ، وسمو الخلق ، ورقة الطبع ، واللطف البالغ والابتعاد عن الاقذاع والبذاء ، ومع ذلك أرى بين ثنايا كلمات هذا المؤلف عبارات نابية ، فرأيت تسجيلها هنا باسم الأستاذ الناقد ، لتكون معايير يتعرف بها مبلغ أدب هذا المناظر فى الجدل العلمى ، إلى أن يتبرأ منها فيثبت أنها من الملق المعروف اللهجة منذ قديم أو من الطابع الجديد ، المنحاز إلى السلفية الحاضرة ، والمنضوى تحت رايتهم حديثا فى سبيل الارتفاق ، والناس معادن ، فمن تلك الكلمات النابية والشطحات الباردة قوله : لا يضر السحاب نبح الكلاب .

وقوله : ولو ألقمت كل نابح حجراً . . . ، وقوله : كاليهود الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض بغيا وهوى ، وقوله : فاحتج بالحرف المعلوم تحريفه اقتداء بسلفه اليهود ، وقوله : المثل العامى المصرى (كلم القحبة تدهيك ، وتجيب اللى فيها فيك) ، وقوله : أساتذته اليهود ، وقوله : قد نبت عليه أنه يحرف الصحيح متعمداً فكيف لا يتعلق بخطأ يوافق هواه ويشفى غيظه ممن هدم صنمه ، — والصنم عند هذا الناقد هو الامام الأعظم فقيه الملة الأوحد وهادمه فى نظره بدل من البهاتين — إلى غير ذلك من كلمات تشف عن سجايا الناطق بها ، ويجب أن يدا هذا الباحث المتهافت أن الكوثرى ليس ممن يجرى على لسانه نبح الكلاب ، ولا تهاتر سعاب ، ولا التبرم باليهودية فى الخطاب ، الأ[illegible]

[illegible] الا[illegible]

[illegible] جعلو

هكذا فوق مستوى البشر من هذه النواحي ليصل بذلك إلى أن الكوثري أقام كذابين مقام ثقات في أسانيد المثالب لاواهما من اتفاق الاسم واسم الأب بين الفريقين بل قاصداً ليعلم أن هذا الشخص المذكور في السند ليس ذلك الكذاب ويذكرني بأني ممن برأه الله من أن يهم في شيء ، تأكيداً للذم بما يشبه المدح ؛ ليضعني موضع الباهت المتعمد ، والمحرف للمبدل عمداً في نحو عشرة مواضع من كتاب التأنيب ، وهذا حكم غيبي يتبرأ منه كل من يخاف الله عز وجل ويراقبه في الأقوال والأعمال ، ومن عجيب أمر هذا الأستاذ اليماني محاولته أن يقف مني موقف ذلك الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وسمع ، متكهنا في طرق بحثي وتنقيبي ، وجازما بما يلهمه هواه المجرد رجما بالغيب ، ولو كان عنده بعض إنصاف لما كان يحاول أن يتحكم على الغيب بهواه ، بل كان يقول : إن كتاب التأنيب في نحو مائتي صفحة كبيرة ، وكل صفحة منها تحتوي على نحو ثلاثين اسماً من أسماء الرواة ، وإن الوهم مما لا يخلو منه باحث ، والوهم في نحو عشرة مواضع من بين تلك الأسماء الكثيرة شيء لا يذكر في جنب تلك الكثرة ، فأرد عليه رد المصيب على الغالط المتوهم ، لا رد المستيقن على الغاش المحرف ، على فرض أن هذا الناقد صادق الحدس في التوهيم فضلا عن أن تصدق هواجسه في التأثيم ، لا سيما في مثل متون تلك الأخبار ، لبدي في أول نظرة سقوطها للأنظار لمصادمتها الحقائق المستقرة في نفوس المسلمين بشأن الأئمة فقهاء الأمة ، ولما فيها من شواهد تقضي بذلك السقوط قبل البحث في الرجال ، لكن الأستاذ اليماني الناشيء في معترك النحل ، تظاهر بغير حيدة حيث تحكم عليه الهوى فأخذ [illegible] ثيق رواة المثالب في كتاب الخطيب ليقتنع [illegible] المثالب . [illegible] من مقامه الأثيم ، غير ملاحظ أنه سابق الأئمة ، ومتعدي معظم الأمة ، [illegible]

الذين ائتمنوه فى دين الله بمنزلة الحيارى الضلال على توالى القرون كما يريد أن يصورهم كذلك ذلك القلم المفتون ، وزعمه أنه لا يحمل ضغينة ضد فقيه الملة مع تفانيه فى تدعيم المثالب الظاهرة السقوط يكون من قبيل التبرى من النتيجة الحتمية بعد الاعتراف بمقدمتى القياس الصحيح المنتج لتلك النتيجة ، وبعد هذا التمهيد أتحدث فيما يعيد الحق إلى نصابه ، ويصفى الجو من عثير عثار ذلك الناقد فى كتابه ، بإذن الله عز شأنه ، ولا إله غيره ، فى مقدمة وفصلين ومن الله التوفيق .

المقـــدمة

فى الأحداث التى اكتنفت نشر تاريخ الخطيب فى القاهرة . كان كثير من الطوائف فى الشرق والغرب يرغبون فى نشر هذ التاريخ ، ويبدون مؤازرتهم لمن يقوم بطبعه من كل ناحية على اختلاف أغراضهم فاتفق جماعة على القيام بطبعه ، وأعدوا العدة لذلك ، وبدأوا فى العمل ، ولما نجز طبع الكتاب إلى آخر الجزء الثالث عشر ، وعرض للبيع ، رأى الأزهر الشريف أن فى ذلك أكبر اهانة للامام الأعظم لما حواه من أكاذيب ظاهرة ضد فقيه الملة مما يأبى السوقة من النطق به فى أى شخص فضلا عن مثله مع جلالة قدره عند المسلمين منذ قديم ، واعتراف الجميع بخدماته العظيمة فى الدين ، وجريان القضاء الشرعى بين المتقاضين فى المحاكم الشرعية على مذهبه فى أغلب بلاد المسلمين على تعاقب السنين ، فصدر الأمر من وزارة الداخلية المصرية بمصادرة ، المجلد الثالث عشر الذى فيه تلك الجريمة بشأن الامام الأعظم ، وفق اشارة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك ، فنفذ الأمر حتى هزت هذه المصادرة القائمين بطبع هذا الكتاب الضخم هزاً عنيفا فسعوا بكل ما عندهم من حول وطول فى إنقاذ الموقف إلى أن التزموا بما ألزموا به من اعادة طبع الجزء المذكور بتعليق لجنة من علماء الأزهر يرأسهم المفتى الأكبر وموافقة شيخ الجامع الأزهر على التعليق المعروض عليه ، مع التزام الطابعين طبع رد الملك المعظم عيسى الأيوبى على الخطيب كملحق حسب ما ألزموا أيضا بذلك ، فقام الطابعون بالتزامهم فخاب أمل القائمين من اللامذهبية والمتسلفين ، وهكذا

أعيد الحق إلى نصابه بعض إعادة ، وكان للأزهر الشريف الحق الصريح فى إلزامهم بذلك ؛ لأنه الحارس الشرعى للفقه الاسلامى منذ قديم ، فقام بواجبه فى استكمال الرد على الشاطح الأثيم .

فمن يرى : (أنه لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين مثل ما ظهر لأبى حنيفة من الأصحاب والتلاميذ ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه فى تفسير الأحاديث المشتبهة والمسائل المستنبطة والنوازل والقضـــاء والأحكام) كما فى الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمى الشافعى ، ومن يقول : (إن العلم براً وبحراً ، وشرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً تدوينه رضى الله عنه) كما يقوله محمد بن إسحاق النديم على تشيعه واعتزاله ، ومن يرتئى : (أنه ما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا يتعبدون الله تعالى على فقه هذا الامام لو لم يكن لله سر خفى فى ذلك) كما هو معنى ما فى جامع الأصول للمجد بن الأثير الشافعى ، ومن يعتقد (أن الطاعنين عليه إما حساد أو جاهلون بمواقع الاجتهاد) كما يقوله ابن عبد البر المالكى فى الانتقاء ، والنجم الطوفى الحنبلى فى شرح روضة ابن قدامة الحنبلى . وعقود الجمان لمحمد بن يوسف الصالحى الشافعى ، وتنوير الصحيفة للجمال بن عبد الهادى الحنبلى وغيرهم من العلماء المبرّئين من التعصب المذهبى يستنكرون [illegible] الاستنكار ، ويجلون قدر الإمام الأعظم غاية الإجلال و [illegible]

[illegible] من هو [illegible]

[illegible] اللامذهبية الى [illegible]

[illegible]

فى مناصب قضائية لم ينالوها لا نحصارها فى أصحابه ـ رغم رغبته ـ فى كثير من الدول قديما وحديثا ، كما يظهر ذلك عند مدارسة أحوال الطاعنين فى الامام الأعظم والهمام الاقدم رضى الله عنه ، ولم يدر هؤلاء المساكين أنه لا حيلة لهم فى خفض من رفع الله قدره على مر الدهور ، حتى يتقوا عند حدهم بأنفسهم فلنطمئنهم على أن أقلام أصحابه وأتباعه ومقتدى فضله مرهفة فى المشارق والمغارب فى كل زمان لوقف المتطاول عند حده فليحرب من تحدثه نفسه بالتطاول حظه من ذلك متى شاء والله بصير بما يعلمون .

الفصل الأول

فى بيان الباعث لحملات المتهجمين من النقلة على أبى حنيفة وأصحابه من آراء رسخت فى أذهانهم معتقدين أن مخالفتها زيغ وضلال ، وأن أبا حنيفة وأصحابه يخالفونها ، وإيضاح طرق بحثى وتنقيبى عن علل أخبار المثالب الظاهرة السقوط ، مع شرح طريقة الأستاذ الناقد فى محاولة تقوية رواية المثالب تركيزاً لها فى أكتاف أبى حنيفة ليسقط من مقام القدوة لمعظم الأمة المعترف له بذلك عند أهل العلم منذ قديم ، وعند الإلمام بمباحث هذا الفصل لا تبقى حاجة للقارىء الكريم إلى الوقوف كثيراً عند هجمات الأستاذ اليمانى المنقولة فى الفصل الثانى . فمن أسباب حملات النقلة قديماً الرأى الذى يعزى إليه أبو حنيفة وأصحابه ، مع أن رأيهم فى غير المنصوص مستمد من النصوص برد النظير إلى النظير ، وهو طريقة فقهاء الصحابة والتابعين كما تجد أسانيد ذلك فى (بيان جامع العلم وفضله) لابن عبد البر وفى (الفقيه والمتفقه) للخطيب نفسه ، فضلا عما أفاض فيه أبو بكر الرازى تبنهما فى (الفصول) والإتقانى فى (الشامل) بعد هؤلاء ، فمن عد الرأى المستمد من الكتاب والسنة فى النوازل زيغاً فقد خالف جمهور فقهاء الصحابة والتابعين وجهل ما عليه الفقهاء ، وأخلد إلى أرض الجمود ، ومنها عدم عد أبى حنيفة العمل ركناً أصلياً من الإيمان حذراً من إكفار الأمة جمعاء بمجرد إخلال بعمل ، وهو أيضاً مقتضى الكتاب والسنة كما تجد بسط ذلك فى كتب أهل الشأن وفى التأنيب نفسه [illegible] ذلك إرجاء [illegible] وعدوان ، فلا [illegible] رواية من لا يقول : (الإيمان [illegible] ويزيد وينقص) [illegible] مستنداً [illegible] : وعند من يرى أن العمل من كمال الإيمان [illegible] خلاف يوجب إسناد القول فى أحد من الفريقين .

ومن أصر على أن العمل ركن أصلى من الإيمان بحيث إن من أخـــل بشيء من العمل يكون قد أخل بالإيمان ، فهو فى سبيل الانحياز إلى المعتزلة أو الخوارج شاعراً أو غير شاعر ، مع أن المغـالاة فى الجرح بهذا السبب فى غاية الـكثرة فى كتب الجرح لأناس لا يميزون بين الهدى والضلال فى مسائل الخلاف ، فيـكون طعنهم على أبى حنيفة وأصحابه برميهم بالإرجاء ممـا يرتد إلى الطاعنين كطعنهم بالرأى ، ومنها الاستثناء فى الإيمان . وأغلب النقلة يعدون من لا يستثنى فى الإيمان زائغاً مع أن أبا حنيفة وأصحابه يرون أن قول المؤمن (أنا مؤمن إن شـاء الله) لا يصح إلا إذا أراد المآل دون الحال ، لأن العاقبة مجهولة فيصح الاستثناء بهذا الاعتبار ، لـكن إذا أراد الحال يكون شاكا غير جازم ، والإيمـان غير محتمل النقيض أصلا بل المتعين هو الجزم والبت ، ومع ظهور هذا يحتد بعض النقلة فيمن لا يستثنى فى الإيمان ويقول (أنا مؤمن حقاً) فيعده مرجئا فلا يكون لمثل هذا الطعن قيمة فى إسقاط المطعون كما هو ظاهر ، ومنها إكفار من لا يزيد على قوله (القرآن كلام الله) وقوفا عندما وقف الكتاب والسنة وحسما للنزاع القائم إذ ذاك ، لا شكا فى حدوث ما بأيدينا ولا فى قدم علم الله ، ومنهـا إطلاق القول بإكفار من يقول (القرآن مخلوق) من غير استيضاح لمراده من ذلك : هل مراده القرآن فى علم الله القائم بالله كما يقول الإمام أحمد (القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق) أم القرآن فى ألسنة التالين ومصاحف الخطاطين وأذهان الحفاظ فالأول غير مخلوق جزما والثانى مخلوق حتما عند أهل الحق . فيكون إطلاق القول بإكفار القائل بخلق القرآن مع كون مراده هو الثانى تهوراً مردوداً ، و إن زلت قدم ابن قدامة صاحب المغنى فى ذلك فى مناظرة له مع بعض الأشاعرة وادعى قدم الثـانى ، ومنها الإكفار أو التبديع بقول القائل (لفظى بالقرآن مخلوق) بدون الاستكشاف عن مراده ٠ هـل أراد

بلفظه لفظه التي هو فعله أم القرآن في علم الله المحكي عنه بهذا اللفظ . فالأول حادث من غير شك والثاني قديم بلا ريب كما تجد شرح ذلك في لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة ، ومع وضوح ذلك ترى حشد أسماء النقلة المكفرين القائلين باللفظ كفراً ناقلا من الملة في شرح السنة للالكائي وغيره ولا شك أن هذا تهور قبيح ، ومنها مسائل الصفات التي يروى فيها بين النقلة أخبار بعيدة عن الصحة والثبوت فيأخذون بها حاملين لها على معان تدخل في تجسيم إله العالمين مايبرأ منه كل سني يريد التنزيه ، وهذا من أخطر ما أثار حفيظة كثير من النقلة ضد المنزهين ، وكانت كتبهم مخبأة إلى أن طبع كثير منها تحت ظلال الحرية وأصبح في متناول يد كل قارىء بعد نسج هالات من التبجيل حول أسماء مؤلفيها ، تمهيداً للإضلال بأقاويلهم المردودة من غير رقيب ولا حسيب ، إلى غير ذلك من صنوف الجهل . ولا يتسع المقام لأكثر من هـذه الإلمامة المشيرة إلى ما وراءها من الجهالات .

ويظهر أن بعض المتأخين عن القائلين بالحرف والصوت من الحشوية لا يميزون بين إطلاق وصف الدال على المدلول مجازاً وإطلاقه على الدال نفسه حقيقةً ، فيحاولون أن يتصوروا في قول بعض أئمة السلف : القراءة مخلوقة والمقروء غير مخلوق ، بعض مستند لهم ، في قدم ما بأيديهم ، مع أن الواقع أن القراءة مثلا بالمعنى المصدري لها طرفان القارىء والمقروء ، لأنه المعنى النسبي بين هذين الطرفين فالقارىء هو الشخص التالي ، والمقروء هو الصوت المكيف بكيفية خاصة الخارج من الفم القائم بالهواء المهتز اهتزازاً خاصاً فموضوع المقروء وحقيقته هو ذلك الصوت فيكون حادثاً مخلوقاً كالقارىء ، وأما استعمال المقروء فيما قام بالله من ألفاظ علمية غيبية [illegible] من طر[illegible] [illegible] على المدلول كما بسط ذلك السعد التفتازاني في

شرح المقاصد تبيينا لمقاصد القائلين من السلف بأن التلاوة حادثة والمتلو غير مخلوق بأن هذا من وصف المدلول بوصف الدال فافهم ذلك فإنه من مزالق بعض الأفهام .
وأما طريقتي في البحث عن أسانيد المثالب المخالفة لما تواتر من مناقب الامام الأعظم المرفوع المقام جداً منذ قديم فتستند إلى أمور ، منها أن أخبار الآحاد على فرض ثقة رواتها لا تناهض العقل ولا النقل المستفيض فضلا عن التواتر ، وقد ثبتت إمامة أبي حنيفة وأمانته ومناقبه لدى الأمة بالتواتر حتى نال مقاما لا يسامى على توالى الدهور فخبر الآحاد ضد من استقر في نفوس معظم الأمة الاعتراف له بتلك المزايا آيل للسقوط بنفسه فضلا عن أن تكون في رجال سنده علل ، ومنها أن بين علماء الجرح والتعديل من يسجل أسماء المجهولين في عداد الثقات بمناسبة أنهم ما عرفوا جرحا فيهم فمثل ذلك المجهول لا يرتفع بهذا التسجيل فوق أن يكون مجهول الصفة ولا سيا في خبر يسقط بأدنى سبب ، ومنها أنه تقرر عند أهل العلم أن فاقد الشيء لا يعطيه ، فيكون توثيق غير الثقة لشخص لا يرفعه إلى مرتبة الثقات ، فأمثال أبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدة تعصبهم الموجبة لرد انبائهم فيما يمس تعصبهم لا يقبل قولهم في توثيق رجال المثالب ، وهم الذين تراهم يحتجون بأخبار فيها كذابون عند أهل النقد مع علمهم بأنهم كذبة كما دللنا على ذلك في مواضع ، ومثل أبي الشيخ صاحب كتاب العظمة الذي يعد بعضهم كتبه من حقول الموضوعات لا يرفع توثيقه الشخص فوق أن يكون غير موثق ، ومرادي من كون الرجل غير موثق كونه غير موثق من أهل الشأن ، وهذا ظاهر ، وكم من راو يوثق ولا يحتج به كما في كلام يعقوب الفسوى، بل كم ممن يوصف بأنه صدوق ولا يعد ثقة كما قال ابن مهدى : أبو خلدة صدوق مأمون ، الثقة سفيان وشعبة اه فترى هكذا ثقة لا يحتج به ، وصدوقا لا يعد ثقة . ومنها أن خبر الآحاد يكون

مردوداً عند مصادمته لما هو أقوى منه من أخبار الآحاد ، فضلا عن مصادمته لما تواتر فنى هذا الموضع لا داعى للبحث عن رجال السند من كل ناحية لكفاية إبداء بعض مآخذ فى إسقاط الخبر الآيل بنفسه إلى السقوط فلا ألام فى ذلك بعدم استيفاء الكلام ، وكم من رجل اتقى بعض حديثه فى الصحيح ومع ذلك لا يصح عد أخباره كلها صحاحا ، فضلا عن رجل له جارح ومادح يترجح جرحه فى خبره المصادم للمتواتر المستفيض ، وأما مراعاة حرفية الجرح فغير ميسورة كل وقت وكفى الاحتفاظ بجوهر المعنى ، فطريقتى على هذا فى البحث عن رجال المثالب النظر أولا فى متن الخبر لأستجلى مبلغ مخالفته للعقل أو النقل بادئ ذى بدء لأبنى على ذلك تعيين مبلغ الاهتمام الواجب فى البحث عن إسناد الخبر فإن كان الخبر ظاهر السقوط بمخالفته العقل أو النقل فلا أرى داعيا إلى التوسع فى إبداء وجوه الخلل فى السند بل أكتفى ببعض مآخذ فى الرجل مدونة فى كتب أهل الشأن ، فأدونها فى الكتاب غير مستقص ذكر جميع ماقيل فى الرجل الذى أتحدث عنه ، لكفاية ذلك لإسقاط الخبر الآيل بنفسه للسقوط كما سبق ، وعادتى أيضاً فى مثل تلك الأخبار تطلب ضعف بين رجال السند بادىء ذى بدء ضرورة أن الخبر الذى ينبذه العقل أو النقل لا يقع فى رواية الثقات ، ومجرد التوافق فى الاسم لا يجيز نسبة الخبر التالف إلى الثقات لأجل تصحيح الأخبار الكاذبة مثل قول القائل : أبو حنيفة ضال مضل وأبو يوسف فاسق من الفساق وأصحاب أبى حنيفة أشبه الناس بالنصارى ، وأبو حنيفة استتيب من الكفر مرتين أو استتيب من الزندقة ، أو أتاه رجل خراسانى بمائة ألف مسألة يسأله عنها فقال هتها إلى آخر تلك الخرافات السخيفة المدونة فى الكتاب وإنما يكون استيفاء جميع ماقيل فى رجل السند ... ... فى أخبار آحاد لا تصادم العقل ولا النقل المتواتر أو المستفيض

وأما الخبر الصادم لذلك من بين أخبار الآحاد فيرد حيث لا تمكن مناهضته للعقل والخبر المتواتر على تقدير سلامة رجاله من المآخذ ، فكيف إذا كان رجاله مجروحين على درجات متخالفة ، معادين له فى العقيدة والعمل ، فطريقة نقد أخبار الآحاد غير المصادمة لما هو أقوى منها غير طريقة نقد خبر الآحاد المنابذ للعقل والنقل المتواتر ، فإنه ساقط بنفسه ، فيكون الكلام فى رجال سنده وتبيين المآخذ فيهم لمجرد إبداء مبلغ سقوط أهل البهت سقوطا لا نهوض لهم بعده ، وإنى أرى الأصل فى أنباء أبى حنيفة هو الفضل والنبل لكونه عمدة الأمة ، وقدوة الأئمة ، ومقامه الماثل أمام كل بصير فى كل طبقة مما لا يحوزه إلا الخير النبيل ، بخلاف الأستاذ اليمانى فإنه يرى الأصل فى أخباره الشر ، فيحاول إثبات كل شر ورد فى ألسنة بعض أهل البهت بشأنه ، والمسيء حقاً إلى نفسه وإلى الأئمة هو الناقد المنتهج منهج تركيز المثالب على أكتاف أبى حنيفة بتصحيح روايات الكلمات النابية على ألسنة أئمة كبار بمحاولة توثيق رواتها ، فإن رواية (ما ولد فى الإسلام أشأم منه) مثلا تسقط القائل المتهور كائنا من كان ، لأنه لا شؤم فى الإسلام ، وعلى فرض وجوده لا يعدو الثلاثة الواردة فى الآثار ، وعلى تقدير تجويز وجوده خارج الثلاثة يكون شؤم المشئومين متنازل الدركات ، وعلى تقدير أن الإمام الأعظم المشهود له بأعظم الخدمات للإسلام مشئوم فمن أين للقائل المتهور أن يقول إنه أشأم المشئومين ؟ ومن أين يعرف أنه فى أعلى درجات الشؤم بين المشئومين ؟ فمن يثبت مثل هذا الهراء الساقط بنفسه على لسان إمام من كبار الأئمة يكون هو المسيء إلى نفسه وإلى ذلك الإمام حقاً ، لا المكذب للروايات المختلقة بقرع الحجة بالحجة ، فليسمح لى الأستاذ الصالح أن أقول له : أفلا تكون أنت الأحق بذلك المثل السائر الحكيم الذى تجريه على لسانك ؟ ثم بين تحاولة

الاختفاء وراء الرجال فى معامع الجدل ليست من شأن الأبطال ، وقد قال ابن المبارك :
(دعوا ذكر الرجال عند الحجاج) لأن الرجال إنما يعرفون بالحق ولا يعرف الحق
بالرجال ، ثم ان كل واحد من الأمة فيه ما يؤخذ أو يرد ، فمحك الحق هو الحجاج
فى كل موقف ، ومنزلة كل عالم إنما تتبين بقرع الحجة بالحجة لا بذكر أسماء رجال
غير معصومين من الزلل ، ولا عصمة لغير الأنبياء عنـد أهل الحق ، فلا يكون
التحدث عما يعزى إلى بعض الأئمة من الـكلمات الماسة بعرضها لمحك النقد العلمى
فى شىء من الإساءة إليهم بل هذه الطريقة هى الطريقة المثلى فى تحقيق مثل هذه
المطالب عند من برأه الله تعالى من التعصب الذميم ، وللإشارة إلى ما ذكرت
هنا من طريقتى فى البحث قلت فى مفتتح التأنيب : (فلا يتصور أن ينـاهض
ما روى فى مثالبه فى تاريخ الخطيب ونحوه ما تواتر من مناقبـه إلا إذا كان الخبر
التالف يقاوم الخبر المتواتر ، أو كانت الهواجس والوساوس قاضية على الملموس من
الحقائق ، وليس الصحيح من خبر الآحاد يعارض المستفيض المشهور فضلا عن
المتواتر ، وأسانيد ما ساقوه فى مثالبـه رضى الله عنه ، فيها من وجوه الاعتلال
والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالى ، وما سردناه فى هذا الـكتاب من
الأخذ والرد يدعو الباحث المتبصر إلى التروى فى قبول كل ما يجد فى كتب الجرح
إلى أن يستوثق من ملابسات الجرح وبواعثه ، والله سبحانه هو الهادى) . وهذا
البيان الواضح يحتم على الناقد الصالح أن يدرس ملابسات فتنة القول بخلق القرآن
وما ترتب عليها من الترامى بالبدعة بل بالـكفر والزندقة بأتفه الأسباب ، وأحداث
عهود التزاحم على القضاء والمناصب ، واستفحال شر التعصبات المذهبيـة الحاملة
على التذرع بنار التبرس فى الزوائب ، مع مدارسته كتب أيام الفتنة فى التاريخ
وما يحتوى من الجو المخيم على توتر الأعصاب ، قبل هدوء النفوس ورجوعها

إلى الصواب ، وكذا الكلمات النابية المدونة فى الكتب المؤلفة زمن توالى الفتن المثيرة فى المعتقد من أمثال استقامة خشيش ، وسنة عبد الله بن أحمد ، ومسائل حرب بن اسماعيل ، وسنة الخلال ، ونقض الدارمى ، وتوحيد ابن خزيمة ، وطبقات ابن أبى يعلى ، وإبانة ابن بطة وغيرها من الكتب المعروفة ليتأكد من مبلغ انطباق ما حوته من الآراء لمعتقد أهل الحق أو مجافاتها له على ما فى ردود أهل الشأن عليها وعلى ما فى كتب وتعاليق ومقالات لى فى الرد على أهل الأهواء ، واللامذهبية الحدثاء ، وأغلبها فى متناول أيدى الباحثين وبعد اطلاع الأستاذ اليمانى على ذلك كله ، له أن يتخذ لنفسه موقفاً من الكوثرى كما يشاء ، وهذا هو مفتاح النقد فى هذا الميدان . وأما الاكتفاء بما ساقته إلى يده مهمة التصحيح المطبعى من الكتب فلا ينقذه مما تورط فيه من محاولة تدعيم روايات المثالب ، فعد المثالب أصلا فى هذا الإمام الجليل المناقب وتطلب تمحلات بين للسمين ءلأسماء الواردة فى أسانيد المثالب ليكونوا رواة تلك المخازى مع قبول التوثيق من كل من دب وهب والتغاضى عن المآخذ فى المتن والسند فى مناهضته المتواتر والمشهور المستفيض فى الوصول إلى غايته من تحميل أحمال التهم على أكتاف الإمام الأعظم ووصف الناب عنه بما ألهمه هواه من الأوصاف بدون أن يرعى إلا ولاذمة هى طريقة ذلك الناقد قائد تلك الطليعة ، وسلوكه هذا المنهج فى معاداة أبى حنيفة وأصحابه سعى فى الخسران وغلو فى الطغيان وكفران النعمة أى كفران فنسأل الله الصون فى كل آن .

ومن المضحك تظاهره بأنه لايعادى النعمان مع سعيه سعى المستميت فى توثيق رواة الجروح ولو بالتحاكم إلى الخطيب نفسه المتهم فيما عمله ، مع أنه لو ثبتت ثقة حملتها ثبت مقتضاها ، والتحاكم إلى المتهم شأن هذا الناقد البصير ، وحذفه للمتون لأجل

إخفاء مبلغ شناعتها عن نظر القارىء فلو ذكرها كلها مع كلام الكوثرى فى موضوع المسألة لنبذ السامع نقد هذا الناقد فى أول نظرة لما حوت تلك المتون من السخف البالغ الساقط بنفسه من غير حاجة إلى مسقط فيكون ذكر المتون قاصما لظهره ، فيا سبحان الله ! (كبير فقهاء الإسلام يكون أشأم من ولد فى الإسلام ، وأصحابه الذين ملأوا العالم علما أشبه الناس بالنصارى ، وهذا الإمام ضال مضل ، وصاحبه الأكبر فاسق من الفاسقين ، واستتيب إمام الأئمة من الكفر مرتين ، ومن الزندقة مرتين ، وأتاه آت من خراسان بمائة ألف مسألة ليسأله عنها ، فقال هاتها) ، فهذه نماذج من الروايات التى يسعى الأستاذ اليمانى فى توثيق رواتها ، مع أن الإمام الأعظم أول الأئمة تدوينا للفقه الإسلامى الناضج بعد تمحيص المسائل فى مجلس فقهى يرأسه هو ، وهو أيضا أول من ألف من بين الأئمة فى إيضاح عقيدة الإسلام والرد على أهل الزيغ كما اعترف بذلك الأستاذ عبد القاهر البغدادى وقد ملأ علمه وعلم أصحابه بلاد الشرق والغرب ، ومآثره عند الجميع تبهر الأبصار ، ومفاخره تزخر بها الأسفار ، وما له من إنفاق و إيثار مشهور بين علماء الأمصار ، أمثله حقيق بذلك المثالب ؟ لكن الدهر أبو العجائب ، وهو يسعى فى تحميل الروايات الكاذبة على أكتاف ثقات يضعهم فى الأسانيد بدل الضعفاء ، وأنا اسعى فى رد البضاعة الزائفة إلى أصحابها المتهمين ، فلا أدرى من الذى يكون مسيئا الى الثقات ؟ هل الذى حملهم بهتانا عظيما أم الذى برأ ساحتهم من أن يكونوا رواة هراء وسخف ، هذا طريق ، وذاك طريق ، والله المستعان .

الفصل الثانى

فى التحدث عن اعتراضات الأستاذ المهجم ، فمن ذلك رميه إياى فى مفتتحى القسمين من طليعته بالطعن فى الأئمة من غير ذكر أى دليل على ذلك كما هو شأن دعاة السوء ، فكأنه لم ير مافى أول كتاب التأنيب الذى يشتغل بالرد عليه منذ ثمانى سنوات ، وفيه مانصه : (إن الأئمة المتبوعين رضى الله عنهم أجمعين كانوا كأسرة واحدة يتناصرون فى خدمة شرع الله سبحانه ؛ يستفيد هذا ما عند ذاك وذاك ماعند هذا حتى نضج الفقه الإسلامى على أيديهم تمام النضج ، بانصرافهم كل الانصراف إلى استقصاء ما ورد فى السنة قبل أن يدخلها الدخيل بعد القرون الفاضلة ، و بإقبالهم أشد إقبال على تفهم ما فى كتاب الله وسنة رسوله من المعانى السامية ، والمرامى البعيدة ، قبل أن تحدث فى اللغة أطوار تبعدها عن المعانى التى كانت تفهم منها عند التخاطب بها فى عهد نزول الوحى ، وكان فضل الله عليهم عظيما ؛ حيث أعدهم لهذا العمل النبيل ، بقدر ما آتاهم الله من بالغ الذكاء ، وقوة الحفظ ، وحسن الخوض على المعانى ، و بعد النظر فى اجتلاء الحقائق من المكامن وتمام الشغف بالفقه والتفقيه ، وسرعة الخاطر ، وجودة الإيماء ، وعذو بة البيان ، وسعة ذات اليد ، والصحة الكاملة ، والعافية الشاملة ، وعظيم الإخلاص مع قرب عهدهم من زمن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، والرواة الذين كانوا بين كل واحد منهم وبين الصحابة رضى الله عنهم لا يزيد عددهم فى الغالب على راو بين اثنين فقط : أحدهما شيخه والآخر شيخ شيخه ، ومن السهل عليهم معرفة أحوال هذين الاثنين ومن فى طبقتهما معرفة لا تشوبها شائبة .

أما من تأخر زمنه وتكلم فى هؤلاء الرواة ، ولا سيما بعد استفحال الفتن

وعموم التعصب فليس من السهل عليه أن يكون كلامه فيهم عن معرفة أحوالهم كما يجب ، فالقلب يكون أركن إلى نظر الأئمة فى الرجال الذين بينهم و بين الصحابة لمزيد صلتهم بهم ومدارستهم لأحوالهم عن كثب ، بخلاف من تأخر زمنه وتكلم فيهم . فإن كلامه لا يخلو من شوب ، وكانت للأئمة أصحاب خيار يبلغون علومهم إلى من بعدهم خير تبليغ ، وهكذا كان أصحاب أصحابهم وهلم جرا إلى اليوم الذى أنت فيه وقد بوأ الله سبحانه كلا منهم — الأقدم فالأقدم — مقامه الجدير به فى قلوب الأمة منذ أشرقت شموس علومهم ، وأينعت ثمار فهومهم ، وما أعده الله لهم من النعيم فهو به عليم) أهكذا يكون الطعن فى الأئمة ؟ !

ثم نقلت فيما نقلت عن ابن عبد البر قوله : (فمن قرأ فضائل مالك ، وفضائل الشافعى ، وفضائل أبى حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين وعنى بها ووقف على كريم سيرهم وهديهم . كان له عملا زاكيا نفعنا الله بحب جميعهم .

ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما ندر من بعضهم فى بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات ، دون أن يعنى بفضائلهم حرم التوفيق ، ودخل فى الغيبة وحاد عن الطريق — جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه — وقد قال [illegible] لى الله عليه وسلم : دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء) .

ثم قلت : (فمن اختار أبا حنيفة مثلا قائلا إنه تابعى وهو أجدر بنيل الصفوة [illegible] لأحبار من تابعيها الصافية القريبة من عهد النبى صلى الله عليه وسلم فله أن [illegible] دائما سببا لاختياره لكن لا يجوز له أن يغفل أن هذه الفضيلة لا تستلزم [illegible] مطلقا وكم بين التابعين من هو مهجور مع تقدم زمنه .

[illegible] اختار مالكا باعتبار أنه [illegible] الرحمن ملك ذلك ، ولكن [illegible]

[illegible] فى دار الحجاز [illegible] ومجاورتهم

بالحرمين فى عهده بل بين سكان مهبط الوحى من لا يفضله بل ولا يقارب شأوه
مع مشاركته له فى الإقامة بالمدينة المنورة على أن السكنى هناك بعد أن تفرق
الأصحاب فى البلدان و بعد انقضاء عهد الفقهاء السبعة لا تقاس بالإقامة بها فى عهد
الرسول صلوات الله وسلامه عليه وفى عهد أصحابه رضى الله عنهم أوفى عهد
هؤلاء الفقهاء ، ومن تابع الشافعى قائلا إنه قرشى فله ذلك . لكن هذه المزية
لا توجب الرجحان فى العلم ، وفى صحيح مسلم : من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه .
على أن هناك من العلماء من هو قرشى بالاتفاق فيفضل على من فى قرشيته خلاف
لو كان هذا الأمر بالنسب ، ومن تابع أحمد بن حنبل وذكره بكثرة الحديث فله
ذلك ، لكن كثرة الحديث بمجردها إذا لم تكن مقرونة بالتمحيص والغوص
تكون قليلة الجدوى ، ولا حجر على المقلد فيما يتخذه سببا لمتابعته إماما دون
الآخرين لكن رجحان أحد المجتهدين فى نظره لا يستلزم رجحانه على الآخرين
فى نفس الأمر بل الخوض فى المفاضلة بينهم بعيد عن الحكمة) أهكذا يقول من
طعن فى الأئمة ؟ ! !

وكم لى من كلمات فى كتبى فى هذا المعنى ، ومقالى تحت عنوان (اللامذهبية
قنطرة اللادينية) كان له رنين فى البيئات العلمية وتأثير حميد مشكور عند أولى
الألباب ، وكذلك مقالى الآخر (حول محاولة التقريب بين المذاهب) ، وهما
أيضاً من الأدلة على مبلغ إجلالى لأئمة الهدى المتبوعين رضى الله عنهم أجمعين
وأما المقارنة بين مسائل المذاهب وأدلتها وترجيح بعضها على بعض كما يقتضى بساط
البحث ، فليست من الطعن فى شىء ، بل ذلك هو مقتضى التفقه فى دين الله
على ما هو معلوم عند كل من شم رائحة الفقه . وغير الأنبياء لا يرفع إلى مقام
العصمة عند العلماء ، فليتب الناقد من رميى بالطعن فى الأئمة ، لأن دلالة تلك

النصوص على لخلاف ما ادعاه فى غاية الظهور ، وكذلك ليس من معتقد أهل الحق
رفع الصحابة رضى الله عنهم إلى مستوى العصمة بل التخير بين أقوالهم هو منهج
أهل التحقيق من العلماء ، بل تكلم فى بعض الصحابة بعض أهــل الجرح من
المحدثين مثل ابن عدى صاحب الـكامل ، وليس تخير الإمام الأعظم فى روايات
بعض الصحابة ببدع فى هذا الباب عند من ألم بهذا البحث إلماما كافياً ، وأسماء
الصحابة الذين رغب الإمام عما انفردوا به من الروايات مذكورة فى (المؤمل)
لأبى شامة الحافظ ، وليس هــذا إلا تحريا بالغاً فى المرويات يدل على عقلية أبى
حنيفة الجبارة ، المزيلة لـكثير من شكوك المتشككين ، وفى النكت الطريفة
وفى التأنيب بعض بسط فى هذه المسألة ، فيكون افتتاح الناقد كتابه بعزو الطعن
فى الأئمة بل الصحابة والتابعين إلى من يجادله زعماً مجرداً من غير أى دليل ومن
أسوأ مايفعله داعية فى الدعاية لما هو بسبيله . وأما نقد آراء بعض أهل الحديث ممن
سبق وصفهم فى التأنيب على ألسنة أمثال شعبة وابن عيينة والثورى وعمرو بن
الحارث وغيرهم ممن ذكروا فى كتاب ابن عبدالبر وكتاب الرامهرمزى وغيرهما فليس
إلا لتمييز الحق من الباطل ، رغم رأى هــذا المتطاول . وتنويع الأستاذ اليمانى
بزعمه الذى تجناه على هذا العاجز دليل آخر مستقل على ما ينطوى عليه من
تحريف الحقائق ورمى الأبرياء تبعاً لأوهامه فلنترك ذلك إلى علام الغيوب ولنبدأ
فى استعراض آرائه فى نقد التأنيب ، مسايراً له فى الترتيب . وقد عد الأستاذ الناقد
من أنواع الجرائم التى يرتكبها الماحق — فى حسبانه — رجلا ضعيفاً مقام ثقة
فى التأنيب ، لتشابههما فى الاسم واسم الأب غشاً وخيانة لا وهما ، فحول
[illegible] ذلك [illegible] رواية منسوبة إلى ابن [illegible] ساقطة [illegible]

وسنداً فنقب عن رجال ثقات يمكن إحلالهم محل ضعفاء الرجال فى السند ، فيقول فى شخص اكتنفه راويان من أعلى وأسفل همذانيان :

ينبغى أن يكون ذلك الشخص همذانياً أيضاً لتوسطه بين همذانيين ، وينبغى أيضاً أن لا يحدث هروى فى همذان ، ولا همذانى فى هراة ، وينبغى أيضاً أن لا ينسب من هو تميمى نسباً إلى هراة بلداً ، وينبغى أيضاً أن لا يدعى حافظاً من يذكر بالحفظ ، كأن البلدين فى غاية التباعد ، وكأن التميمى ممنوع من السكنى فى هراة ، وكأن من يذكر بالحفظ لا يكون حافظاً ، إلى غير ذلك من طرائف النقد البرئ . فبنى على هذه الابتناءات البت فى الرجل الثقة الذى يحاول إحلاله محل الضعيف فى الخبر الظاهر السقوط ، ولم يدر المسكين أن ذلك الخبر فى السقوط بحيث لا يمكن أن يقوم على قدم فصلا عن قدمين مهما حاول إحداث سنادله ، لاستحالة المتن ووجود ما يسقط الخبر سوى هذا الرجل الذى حاول أن يحله محل الرجل الضعيف الذى فى السند ، ولو كان الناقد ذكر فى صلب نقده متن الخبر المتحدث عنه كان القارئ يحكم بكذب الخبر بمجرد سماعه ، لكن عادة الناقد إهمال ذكر المتن إخفاء لحاله عن السامع كما يهمل ذكر الطعون المميتة للخبر من غير موضع مشاغبته إخفاء لها أيضاً فما الفائدة المرجوة من المشاغبة فى رجل أو رجلين فى السند ؟ بعد استحالة المتن فى العادة ووجود ابراهيم بن بشار الرمادى الذى أشرت إليه فى نقد السند نفسه .

فإليك نص الخبر مع سنده (ص ٤١٢) من تاريخ الخطيب : (أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان حدثنا صالح بن أحمد التميمى الحافظ حدثنا القاسم بن أبى صالح حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا إبراهيم بن بشار قال سمعت سفيان بن عيينة

يقول : ما رأيت أحداً أجرأ على الله من أبي حنيفة ، ولقد أتاه رجل من أهل خراسان ، فقال : يا أبا حنيفة قد أتيتك بمائة ألف مسألة ، أريد أن أسألك عنها قال : هاتها . فهل سمعتم أحداً أجرأ من هذا ؟) فبالله عليك : رجل لا يعرف إلا بأنه من أهل خراسان يأتي أبا حنيفة بمائة ألف مسألة ويسأله عنها ، هذا مما لا يقبله عقل ولا ينطق به من يعلم مقدار العدد الذي يقال له (مائة ألف) ولا من يعرف إلى كم مجلد يحتاج تدوينها في غير عهد التدوين ، ولا من يعلم مقادير المسائل المدونة في المذاهب كلها . بل هذا تخليط فظيع ينبذه العاقل ويرده بمجرد سماعه ، ولو حكى له سند متماسك فضلا عن سند فيه مآخذ ، بل خبر الآحاد الصحيح ينبذ ويترك عند أهل العلم بمخالفته العقل كما في (الفقيه والمتفقه) للخطيب نفسه ، وأى عقل يقبل هذا الهراء ؟ ومن المقرر عند أهل العلم أن صحة السند بحسب الظاهر لا تستلزم صحة المتن فضلا عن سند كهذا ، فيكون التخليط ظاهراً في هذا الخبر عند أولى الألباب أمثل هذا الخبر الساقط يتطلب رجال ثقات تحمل على أ كتافهم هذه الأسطورة أم تستحق كما هي في عهدة حملتها الضعفاء ؟ هذا رأى ، وذاك رأى ، [illegible] كنت ذكرت في نقد دلالة الخبر التالف مناقضته العقل والواقع ووجود أناس تكلم فيهم في السند مثل صالح بن أحمد التميمي القيراطي المروزي لمالك – وهو [illegible] [illegible] الطبعة الأزهرية القائمة بالمتن على تاريخ الخطيب أيضاً كما في (١٣ – ٤١٢) [illegible] تاريخ الخطيب [illegible] المعظم للخطيب في (١٤٩) [illegible] مجموع [illegible] كيف [illegible] الأستاذ [illegible]

[illegible]

من قبل ، ويحاول الناقد أن يلزمني بذكر أنه موثق ، وهذا إلزام بما لا يلزم ، لأن التوثيق السابق لا يعيد إليه كتبه الضائعة ، مع كفاية ما ذكرته في إسقاط مثل هذا الخبر ، كأنه لا يعلم أن تحديث الراوي بكتب غيره من أسباب رد روايته في حد ذاته ، ومحمد بن أيوب أعده ابن هشام الرازي للضعف وهو يجعله ابن الضريس للوثق فماذا يفيد ذلك ؟ في مثل هذا الخبر لو سلمنا ذلك جدلا مع وجود الرمادي في السند أيضاً ، وعن ابراهيم بن بشار الرمادي يقول ابن أبي حاتم : (أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال سمعت أبي وذكر ابراهيم بن بشار الرمادي فقال : كان يحضر معنا عند سفيان ثم يملي على الناس ما سمعوه من سفيان وربما أملى عليهم ما لم يسمعوا كأنه يغير الألفاظ ، فتكون زيادة ليست في الحديث ، فقلت له : ألا تتقي الله تملي عليهم ما لم يسمعوا وذمه في ذلك ذماً شديداً) كما ذكرت ذلك في التأنيب (٨٢) وأشرت في موضع نقد هذا الخبر فيه (٩٧) بقولي : قد سبق قول أحمد في روايته عن ابن عيينة . ورد على ذلك أني لم أذكر أن سفيان بن عيينة نفسه كان قد اختلط قبل وفاته سنة أو أكثر ، فيمكن أن يقع منه هذا التخليط في عام الاختلاط رغبة مني في حصول التخليط المختلق فيمن دون ابن عيينة ، ألم يظهر بعد هذا كله أن هذا الخبر (هو المختلق من أي النواحي أتيته) . وهذا الخبر الذي في سنده الرمادي المذكور وغيره هو الذي يدافع عنه الأستاذ اليماني بمحاولة إقامة ثقات مقام ضعفاء مع كفاية المتن وحال الرمادي في رد الخبر ، ولا مانع من سقوط اسم بين محمد بن عيسى البزاز وصالح بن أحمد وكم من سقط في تاريخ الخطيب حيث كان الأصل الوحيد لتاريخ الخطيب المودع عند ابن خيرون قد احترق في بيت ابن خيرون نفسه فذاعت النسخ من غير أصل الخطيب فاختلفت زيادة ونقصا ولذا نلقى الناسخون أموراً كثيرة من هذه الجهة أيضاً ، وأين مثل هذا

الكتاب من التداول بأيدى الثقات الضابطين؟ لتوجد أصول صحيحة منه فى كل طبقة .

وإطلاق الأثر على ما لم يؤثر من النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم فى دين الله شىء مبتكر فى سبيل تقوية الخبر الزائف من هذا الناقد الصالح وأما من يرى كون صالح بن أحمد فى السند هو المضعف . فليس هذا العاجز فقط — كما يظن الأستاذ الناقد — بل سبقنى إلى هذا الرأى الملك المعظم عيسى الأيوبى شارح الجامع الكبير فى رده على الخطيب ، وكذا أركان اللجنة العلمية الأزهرية التى قامت بالرد على الخطيب أيضاً فى تعليقهم على المجلد المعاد طبعه من تاريخ الخطيب ، ومع هذا لا مانع لدى من قبول تحقيق الأستاذ اليمانى فى عد صالح ابن أحمد فى السند هو الموثق؛ مقدراً بحثه وشاكراً فضله ومعترفا بأنى كنت وهمت. لكن قبولى لتحقيقه هكذا لا يوصله إلى نتيجة يتوخاها من إثبات (أن أبا حنيفة جرىء فى دين الله حيث أتاه خراسانى بمائة ألف مسألة ليسأله عنها - فقال هاتها) لاستحالة هذا التن فى مجرى العادة ، ولحال ابراهيم بن بشار الرمادى المشروح فى التأنيب (٨٢) على فرض التغاضى عن سائر المآخذ ، فيبقى هذا الخبر دليلا على اعتناس بصيرة من يدعى ذلك على أبى حنيفة . كما أن تكلف جعل الثقات هم الذين يتولون رواية هذه الخرافة لا يعلى شأنهم كثيراً فيما اظن ، على أن صالح بن أحمد المضعف عند الملك المعظم واللجنة العلمية الأزهرية وصالح بن أحمد الموثق عند الأستاذ الناقد كلاهما من طبقة واحدة على تأخر وفاة أحدهما ؛ وبعد ثبوت المعاصرة بينهما لا يقبل فى الطبقات المتأخرة ادعاء أن هذا أخذ عن فلان وعنه فلان بخلاف ذلك إلا من حيث خريت [illegible] أين هو ؟ .

و[illegible] المزى حاول فى تهذيبه استيفاء ذكر شيوخ كل راو والآخذين

عنه لكن لم يسلم له الاستقصاء . بل استدرك عليه قدر ما ذكره فى القبيلين ، فإذا كان مثل المزى هكذا فى رجال الستة . فكيف يكون الحال فيمن تأخر عنهم . واقتناع باحث فى أمر لا يوجب اقتناع باحث آخر فيه ، على أن زيادة (عبد) على جد محمد بن عيسى المدون فى تاريخ الخطيب باسم (العزيز) ليكون ابن عبد العزيز المتأخر الوفاة ربما تكون مما لا يقتنع به سوى الأستاذ الناقد الذى لا يرى بأساً فى جعل الصواف هو السواق ليصيب سهمه كما سيأتى ، بل لو فرضنا صحة تلك الزيادة لما بعد سقوط اسم بين إحدى الراويين ، وإذا جاز سقوط اسم وإثباته عند راويين فى سند فى مثل صحيح البخارى كما فى كتب أهل الشأن ، فكيف يكون الحال فى كتب التاريخ المدونة فى القرن الخامس ؟ ولا سيما فى مثل تاريخ الخطيب الذى تلاحق الأقلام بالتصرف فيه بعد احتراق أصل المؤلف فى بيت ابن خيرون معروف عند أهل العلم كما سبق .

والتحدث عن رمزى الزاى والدال نقاش بيزنطى لا تعلق له بالموضوع تعلقاً ذا شأن ، فليطل الأستاذ الكلام ما شاء هواه أن يطيله ، وهذا هو مصير أول نقد تأنق فى تدعيمه لإحلال صالح بن أحمد الهمذانى محل صالح بن أحمد الهروى القيراطى ، وإقامة ابن الضريس مقام ابن هشام الرازى تثبيتاً لتهمة لاجتراء فى الإفتاء على ذمة أبى حنيفة مع ما فى السند والمتن من الفوادح الظاهرة ، ولعل الأستاذ اليمانى يقصد من إطالته الكلام فى هذا البحث المكشوف الأمر التدرب فى البحث عن الرجال وأطمئنه أنه يجد كثيراً مما يتدرب فيه فى بحوثى وتحاريرى فهنيئاً له فى هذه البحوث ، لو حفظ لسانه وقلمه مما يوقعه فى الهاوية ، وأما ما ذكره ابن عبد البر فى الانتقاء من رواية ابن أبى خيثمة عن الرمادى لهذا الخبر . فنى صدد ذكر نماذج من حملات نقلة على أبى حنيفة لأسباب بذكرها هناك مع ما عرف من ابن أبى خيثمة أحمد

ابن زهير ممن يقول بالقدر على اختصاصه بعلى بن عيسى فيجد المنزلة فى تاريخه نيلا من كبار نقلة الأخبار فيحتجون برواياته فى الإساءة إلى المحدثين كما فعل أبو القاسم الكعبى فى كتابه (معرفة الرجال وقبول الأخبار) وقد تحاماه أصحاب الأصول الستة، وإن وثقه الخطيب وقال فيه: (لا أعرف أغزر فوائد من تاريخه — وهو من مخطوطات جامع القرويين بالمغرب، ولم يزل فى سنده الرمادى وهو كاف فى رد الخبر وقد قال أحمد فيه أيضا: (كأن سفيان الذى يروى عنه ابراهيم بن بشار (الرمادى) ليس هو سفيان بن عيينة). وقال ابن معين (لم يكن يكتب عند سفيان وكان يملى على الناس مالم يقله سفيان).

وأما قول الناقد فى عزو الإرجاء إلى أبى حنيفة على لسان ابن المبارك — من أخص أصحاب الإمام عند الباجى وغيره — وادعاؤه أن أحمد بن الخليل فى السند هو التاجر الصدوق لا المعروف بلقب حور الضعف كما يدعيه الكوثرى عمداً لا وهما لمجرد إسقاط الرواية غير المرضية عنده فمن أين له أن يزعم أن من روى عنه التاجر لم يرو عنه حور، وهما من بلد واحد ومن طبقة واحدة؟ وهل من الضرورى أن تكون رواة المثالب ثقات؟ ولكن صاحبنا ممن يصدق ما يعتاده من توهم، ومن أين علم أنى رجحت الاحتمال الآخر لمجرد إسقاط الخبر مع علمى بتعين الاحتمال الأول من الاحتمالين لا عن وهم بل عن قصد؟ وهل يخلو باحث عن وهم فى المؤتلف والمختلف؟ (ومستمر الأوهام) يعزو الأوهام إلى كثير من الأعلام، وهل تقوم القيامة إذا وهمت فى شىء أو أشياء، والحجة هى القاضية، الكاشفة عن وهم توهم، لكن للموهم قد يكون هو الواهم، فإن كان الكوثرى فى حاجة لإسقاط هذا الخبر إلى التمحل فى الشخص المتعين مع وجود عبد الله بن جعفر الدرهمى فى السند، ... تقول ... : ضعفوه وانكروا عليه روايته لكتاب

التاريخ عن يعقوب بن سفيان ، وقال هبة الله الطبرى : قيل له حدث عن عباس الدورى حديثا ، ونحن نعطيك درهما ففعل ، ولم يكن سمع من عباس .

وإن سعى الخطيب فى ترقيع خروقه المتسعة ليصح له ما فى الركائب التى حملها من ابن رزقويه عنه فيما هو بسبيله من الطعون ، على أن التاجر على فرض أنه هو شيخ يعقوب الفسوى يكون ممن لا يحتج به فى نظر يعقوب حيث يقول : كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات ما أحد منهم أتخذه عند الله حجة إلا أحمد ابن صالح بمصر وأحمد بن حنبل فى العراق كما فى تهذيب التهذيب (١ — ٤٠) فهذا يفيد توثيق من لا يحتج به ، وقد حذف الأستاذ مجز كلام الفسوى هذا لئلا يخدش فى الاحتجاج به فى جرح أبى حنيفة على رأيه ، على أن الفسوى لا يرضاه ابن رجب فى شرح علل الترمذى من جهة قلة تحريه فى نقل المطاعن من مثل كتاب الكرابيسى كما ذكرت فى الحاوى ، ويتهم فى بعض الكتب بالكلام فى عثمان رضى الله عنه .

وليس نظرنا إلى الخطيب كنظر الأستاذ اليمانى لأدلة ملموسة بسطناها فى التأنيب وغيره مما لا أرى حاجة إلى إعادة ذكره هنا ، وفى أواخر رد الملك المعظم عيسى الأيوبى على الخطيب كلام واسع يكشف عن حال الخطيب كما أن لابن الجوزى وسبطه كلمات يجب أن يطلع عليها من يحاول مناصرة الخطيب ، والغريب أن يستمر الناقد على الاعتماد على الخطيب فى الجرح والتعديل ، والمتهم فى قضية كيف يحتج بأقواله فى تلك القضية .

وهذا حقا من طرائف الاحتجاج ، وعلى هذا بنى الناقد انتقاداته فأصبحت ساقطة عند أهل النقد ، ولو كنا ننظر إلى الخطيب نظر الأستاذ اليمانى لما كنا نرد عليه ولا كنا ألفنا التأنيب الذى أثار حفيظة الأستاذ الناقد ، وتعويله على الخطيب

فى أغلب بحوثه هو السبب الأوحد فى تدهوره فى هوة السقوط ، ومما قال الملك المعظم فى رده على الخطيب (١٧٦) بعد استيفائه الرد على رواياته : (وهـذا آخر ما ذكره الخطيب وقد بينا الجواب عن كل فصل ، وهـذا على ما شرطته أولا فى صدر الـكتاب ، ثم ذكرت روايته وما فى سند كل واحد من الضعف أو الكلام الشبيه بالضعف ، وكل ذلك بينت موضعه من الـكتاب وقائله لم أرد بذلك إلا جوابا للخطيب فى قوله (المحفوظ عند أئمة الحديث غير هذا) ، وربما كان بعض من ذكرنا مشهوراً بالثقة والأمانة إلا أن الخطيب لما ذكر فى كتابه ما حكيناه عن واحد منهم أردنا نقل ذلك عنـه إلزاما له بقوله ، وهو لابد أن يكون فى أحد النقلين كاذباً ، وهذا حديثنا فى الرجال والنقلة على تقدير أن يكون الخطيب يصلح النقل أو النقل عنه كما إذا وقع الاختلاف فى المقضى به فعلى القاضى الثانى أن يجيزه ، أما إذا كان الاختلاف فى القاضى فليس للثانى أن يجيزه على وجه من الوجوه . وجوابنا للخطيب على هذا التقدير . ثم ذكر ما قد نقل عنه فى نفسه ثم قال فى (١٨١) : (ومن هذا حاله لا يصلح أن يكون بمنزلة الأئمة الذين تقبل أقوالهم فى الجرح والتعديل) . وهذا هو الواقع رضى بذلك الأستاذ اليمانى أم لم يرض نسأل الله أن يعصمنا من الزلل . ويحاسبنى الناقد على نقطة (جور) لـكنى لا أحاسبه على نقطة (الجليل) هنا فى كتابه كما لا أحاسبه على نقطة (همدان) المحذوفة فى كثير من المواضع ، لأنه لا يخلو كتاب مطبوع من مثل هذا الخطأ ، بينا ترى مثل الأستاذ اليمانى يجمح هنا فيما هو سبيله أكثر من ذى قبل فى رمى أبى حنيفة بالإرجاء البدعى رغم تبرى الإمام منه فى كتبه المستفيضة الرواية عنه ، وتبرئة أهل التحقيق لساحته من تلك البدعة التى افتراها عليه المنحازون إلى طوائف الاعتزال والخوارج شاعرين أو غير شاعرين ، ولله الأمر من قبل ومن بعد نسأل

الله السلامة ، وأما محمد بن جبويه الهمذانى النخاس فبعد أن واقفى الناقد فى تصحيح (جبويه) ووقوع الطابعين فى التصحيف فى ذلك أرشدنى إلى ما فى إكمال ابن ماكولا من توثيقه فأشكره على هذه الإفادة داعياً له بالاستقامة على المهيع الرشيد فى باقى إفاداته من غير أن تنزلق قدماه فى أى دحض مزلة ، والله المجيب لمن دعاه . وإن كان خبره باطلا لما سيأتى فى استتابة شريك لأبى حنيفة ، هذا على تقدير عدم كون السند مركباً . وأما دعوى الناقد إقامتى لأبى عاصم العبادانى مقام أبى عاصم النبيل من غير مستند ، ناشئة من أنه لاعلم له بكون النبيل من كبار المناضلين عن مذهب أبى حنيفة بالبصرة بكل ما أوتى من حول وطول وقد امتلأت الكتب بما قاله ورواه فى مناقب أبى حنيفة ومآثره لكن عادة أصدقائنا هؤلاء أن يذكروا كنية لضعيف يشاركه فيها ثقة تمهيداً لادعاء أنها فى سند المثالب لذلك الثقة، ولو اطلع الأستاذ على ترجمة الضحاك بن مخلد ورواياته فى كتاب ابن أبى العوام وكتاب الصيمرى وغيرهما من كتب الثقات لرأ بنفسه أن يحمل أبا عاصم فى هذا السند هو الضحاك بن مخلد على أن الزملاء الثلاثة والحلوانى الموجودين فى السند مع من عرف منهم ببالغ التعصب المفضى إلى رد خبره فيما يمس تعصبه لا يحوجون إلى غيرهم فى رد الخبر مع الجزم بأن أبا عاصم فى السند غير الضحاك ، وكذا الأمر فى أسطورة استتابة أبى حنيفة فيما يروى عن شريك لوجود الزملاء الثلاثة فى سنده مع العلم بأن رواية الخطيب عن ابن رزق مدحولة عند أهل النقد ووجود السكرى فى سند الخبر أو عدم وجوده لايقدم ولا يؤخر ولا يزال الخبر ساقطا لمصادمته الواقع ووجود أظناء فى سنده ، وليس (قيل) مثل (عن) عندهم حتى يحمل هنا على السماع ، ولم يذكر فى تهذيب التهذيب سماع للموصلى من شريك على خلاف ادعاء الناقد ، والخطيب لا يحتج به فيما هو متهم فيه ،

فتكون اطالة الكلام هنا مما لا داعى إليه ، وبما عرف من تأخر تولى شريك القضاء المخول له استتابة من يشاء ، يسقط ما يروى عن شريك بطريق محمد ابن جبويه النخاس الهمذانى من قوله (استتبت أبا حنيفة مرتين) لأن فساد المتن يدل على وهم أحد الرواة مهما عدوا ثقات عند بعضهم لأن الرواة لا يخلون من وهم وفساد المتن يكون ماضيا برد الخبر بل ربما يكون السند مركبا فى مثل هذا الموضع ، وأما قولى عن عبد الله بن محمود المروزى فعبارة عن أنه مجهول الصفة ، ولم أقل إنه مجهول العين ليقال فى صدد الرد على كلامى إنه روى عن فلان وفلان وعنه فلان وفلان بل أقول : لا أعلم توثيقه من أهل الشأن المعاصرين له الدارسين لأحواله ، وأما ما نقله الذهبى عن الحاكم من توثيقه فلا يرفعه من مرتبة مجهول الصفة إلى مرتبة الثقات لما سجلناه فى ذلك الموضع نفسه من أنه بالغ التخليط حتى إنه ذكر فى مستدركه على الصحيحين مائة حديث موضوع ومالا يحصى من الأخبار الضعيفة على تعصباته الباردة ، وقول الذهبى ترديد لقول الحاكم ومتابعة له لا فحص مباشر فلا يكون من كلام أهل الشأن المعاصرين له ، فاينبش الأستاذ المعلمى فى الدفاتر التى تحت يده عن توثيق له من أهل الشأن ليطلق لسانه كما يشاء ، على أن رد الخبر القائل : إن أبا حنيفة كان يرى السيف فى أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، لا يحوج إلى وجود أحد فى السند سوى الحاكم نفسه ، وليس يتحاكم فى القضية إلى من يتهم فيها فى توثيق من يشاركه فى الاتهام فيها . وأما أبو الوزير فغاية ما قلت فيه فى صدد التحدث عن الرجال فى سند ما يروى عن ابن المبارك فى رمى أبى حنيفة بأنه كان يرى السيف فى أمة محمد صلى الله عليه وسلم . (فى سنده الحاكم وهو اختلط فى آخره اختلاطا شنيعا على تعصبه البالغ ، وعبد الله بن محمود مجهول الصفة وكذا أبو الوزير عمر بن مطرف) وأطال الأستاذ المعلمى الكلام على الأخيرين

جد الاطالة فى موضعين من رسالته الصغيرة ، وقد تكلمت آنفا عما يتعلق بعبد الله ابن محمود لا إلى عود ، وأما أبو الوزير فيعده الناقد هو وصى ابن المبارك محمد بن أعين ، وهو المذكور فى كتاب ابن أبى حاتم بقوله : (محمد بن أعين أبو الوزير وصى عبد الله بن المبارك روى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن على بن شقيق وأحمد ابن منصور زاج سمعت أبى يقول ذلك قلت : روى عن فضيل بن عياض وعبد الله بن المبارك وأبى الحجاج الزاهد ، روى عنه على بن خشرم) ولم يذكره بجرح ولا تعديل ، وتوثيق ابن حبان على طريقته فى توثيق المجاهيل فلا يرتفع هذا بذلك عن مرتبة مجهول الصفة فعلى فرض أنى وهمت فى اسم أبى الوزير فماذا يكسب الناقد من ذلك فى تقوية الرواية مع وجود الحاكم فى سندها أيضا ، وكون المرء خادما أو كاتبا أو وصيا لثقة أو معتمداً عنده فى شىء ليس بمعنى توثيقه فى الرواية عندهم لكن الأستاذ الناقد تلذه اطالة الكلام فيما لا طائل تحته ، وقول الناقد : أحمد ابن حنبل لايروى إلا عن ثقة رأى مبتكر ، وروايته عن مثل عامر بن صالح معروفة

وأما ... د بن أحمد بن سهل فزاد الناقد قبل سهل (فارساً) ليصرف الاسم عن (الأصباغى) إلى أبى الفتح بن أبى الفوارس تزيداً منه لما شاء سواه لإثبات المتن السخيف الغاية ، بحيث يكون إحلال ثقة محل ضعيف فى سنده إهانة لذلك الثقة وإسقاطا له من منزلته ، ولو كان ابن أبى الفوارس هو المراد بذلك الاسم لسقط من مقامه العلى لما فى الخبر من سخف بالغ ، فأسوق هنا نص ذلك الخبر بسنده لتحكم به على مبلغ تحرى الأستاذ للعلى ودرجة تفانيه فى هدم قصر متنيد ليبنى كوخا ينهار على أم رأسه ليوقظه من غفوته وغفلته ، فيا بئس الناصر والمستنصر فى سبيل السعى فى إسقاط الإمام الأعظم من علياء منزلته التى تناطح السحاب ، عند ذوى الألباب ، فإليك نص ما قلته فى التأنيب : (وهناك رواية أخرى طريقة

لم يحكم واضعها وضعها ولم يدبر أمرها حتى أصبحت مكشوفة الستر لكل ناظر ، وهى ما رواه هبة الله الطبرى فى (شرح السنة) عن محمد بن أحمد بن سهل (الأصباغى) عن محمد بن أحمد بن الحسن (الصواف) عن محمد بن عثمان عن محمد بن عمران ابن أبى ليلى قال حدثنا أبى ، قال : لما قدم ذلك الرجل (يعنى أبا حنيفة) إلى محمد ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى شهد عليه حماد بن أبى سليمان وغيره أنه قال : القرآن مخلوق . وشهد قوم بمثل قول حماد بن أبى سليمان فحدثنى خالد بن نافع قال كتب ابن أبى ليلى إلى أبى جعفر ، وهو بالمدينة بما قاله ذلك الرجل وشهادتهم عليه و إقراره فكتب إليه أبو جعفر : « إن هو رجع و إلا فاضرب رقبته وأحرقه بالنار اه » . على هذا تكون استتابته قبل وفاة حماد بن أبى سليمان قبل سنة مائة وعشرين من الهجرة عندما كان أبو جعفر المنصور العباسى بالمدينة (فى عهد هشام بن عبد الملك الأموى !!! قبل تأسس الدولة العباسية بدهر !!) فلله در من هذا التهاتر المكشوف والاختلاق المهتوك ، فهل من حاجة بعد التخليط بين الدولة الأموية والدولة العباسية هذا التخليط — إلى الكلام فى رجال هذا السند . وبهذا الطريق أدخلوا حماد بن أبى سليمان فى عداد الشهود ضد أبى حنيفة ، فسبحان قاسم العقول !!) .

هذا ما ذكرته فى التأنيب وآثار خفيفة اتت قد تكررت . فهيج ... على زيادتى بين قوسين : (الأصباغى) ما ألصقته نفسه تزكية ، مع أنه لم تكن زيادتى تلك الكلمة بين قوسين إلا لمجرد تبيين الحقيقة ، ولو كنت فى حاجة إلى نطاق ضمها فى السند لذكرت أحوال محمد بن عثمان ومحمد بن عمران ... وغيرهم ، لكن ما كنت فى حاجة إلى الكلام فى رجال السند مع ظهور أن هذه القول بخلق القرآن نشأت بعد عهد حماد بن أبى سليمان بمدة كبيرة سجلها هبة الله الطبرى نفسه فى (شرح السنة) بحيث لا تتصور شهادة منه فى مثل تلك التهمة . و ... ذلك

التخليط الفاضح فى ادعاء أن أبا جعفر المنصور العباسى أصدر من المدينة أمراً إلى ابن أبى ليلى القاضى فى العراق فى عهد الدولة الأموية بتنفيذ ذلك الحكم ، وهذا حقا يزيد فى التندر به على تلك النادرة المعزوة إلى إمام جامع حمص فى كتب الأدب فيطلع من ذلك مبلغ يقظة الأستاذ المعلمى فى إعادة الحق إلى نصابه ، بتحقيقاته البديعة وانهاماته المبتكرة ، ثم يقول الأستاذ الناقد عند تحدثه عن محمد بن عمر ابن واقد بعد قبوله لتصحيحى اسم الجد مدعياً أنه الكندى لا التيمى : (.. وهذا لا يخفى على الكوثرى لكنه لم يجد فى هذا مغمزاً فعدل إلى التيمى المطعون فيه لحاجة الكوثرى إلى الطعن فى تلك الرواية ، والله المستعان على من كتب ليضل الناس على علم) فيا للعجب ! ! هل الكوثرى فى حاجة فى إسقاط تلك الرواية بعد أن نص على أنها رواية الكذاب بن الكذاب : محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع . ومعه محمد بن عبيد الطنافسى الذى يقول فيه أحمد . إنه يخطىء ، ولا يرجع عن خطئه كما فى رواية ابن أبى حاتم ، ولكن المعلمى ممن يتوهم شيئاً ويلزم به صاحبه كخفيفة والتبع . . . . . فى النقاش ليس فى استطاعتى أن أساجله فيه ، وأما قوله فى محمد ابن سعيد بن سلم الباهلى فقول ليس معه ما يدعمه ، فليعد النظر مراراً فيما كتبته هناك وليبحث جيداً عنه وعن أبيه سعيد بن سلم لئلا يقف منى موقف المتحكم الزم بما لا يلزم ، وبعد أن ينضج عنده البحث فليتكلم عن علم ، وزعمه أنه لم يطعن فيه أحد شهادة على النفى ، وعدم علم غيره ما جهله هو وذكره ، ولو قال : لم يوثقه أحد لكان أقرب للصواب فيكون أيضاً مردود الرواية .

وأما قول المعلق هنا (٣٨) : (ثبت عليه أنه يحرف الصحيح متعمد فكيف لا يتهم بخطأ يوافق هواه ويشفى غيظه ممن هدم صنمه) ففرية خرقاء ترتد إلى قائلها ، متى وأين ثبت تحريف الكوثرى لصحيح عن عمد ؟ ! وإنما

الحرف من ائتمن على النقد البرئ فتصرف فيه تغييراً وتبديلا وزيادة ونقصاً كما هو مشهود، وكذلك صاحب الصنم هو الذي يسعى في مسح ونشر كتب تعدد إله العالمين وتصفه بالمكان والجلوس والمس والحركة مع تجويز استقراره على ظهر بعوضة إذا شاء فضلا عن العرش العظيم إلى غير ذلك مما هو مدون في [illegible] الدارمي لإمام هذا الملق ، فالصنم عند الحشوية هو لإمام الأعظم ، وما [illegible] هو سخيف من سخفاء الرواة هكذا نظر هؤلاء إلى فقيه الملة وأصحابه ، و[illegible] أهل الضلال [illegible] ينطوون عليه ليلقوا السكال [illegible] يستحقونه ، وأضعف هؤلاء الأغبياء الطغام أن بين من تفقهوا على ورد [illegible] هذا الإمام [illegible] في كل دور رجالا في استطاعتهم متى [illegible] وقف هؤلاء عند حدهم [illegible] لستار عن وجوه مغالطاتهم ، و[illegible] الكيد إلى نحورهم [illegible]

وأما إعادة الأستاذ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ودعاية بالمزيد [illegible] الاحتفاظ [illegible] [illegible] في قضية لا يقبل له [illegible] في تلك القضية .

أما ابن حيويه الخزاز وأبو الحسن [illegible] [illegible] ٣١ من التأنيب من أحوالها ما يغني عن [illegible] [illegible] الناقد يجب تشقيق الكلام وتصديق الأوجه في [illegible] أن الخزازيه تسامح في الرواية وأنه [illegible] يقول إنه ثقة ، وتوثيق المتسامح في الرواية [illegible] [illegible] ما عند [illegible] هذا الراوي الخارف [illegible] [illegible] أبي [illegible] [illegible]

عن التعويل ، فلا يبقى على هذا الكلام المتهافت المنهار غير سقوط الخبر وسقوط من يعول على مثله ، وقد نص الأزهرى وابن أبي الفوارس على أنه متساهل متسامح يحدث من غير أصله وبما ليس فيه سماعه ، فالأستاذ الناقد يتجلد فى وصف هذا الراوى المتسامح المسمح بغير كتابه مع خلوه من سماعه بالثقة ، وهذا باطل بالمرة كائنا من كان مصدر التوثيق ، ومن البعيد أن يكون من هذا شأنه واعياً لما يرويه لناس من الكتب الكبار لابن أبى خيثمة وغيره جزافا لا من أصل ، وأما كون ذلك الكتاب هو كتاب أبى الحسن الرزاز الذى كان يدخل ابنه فيه تسميعات طرية فبلية أخرى تزيد الخزاز سقوطا وكذا الخطيب فيما روى عنه مباشرة ، فلابد فى نظر هذا الناقد من إبعاد هذا الرزاز من ساحة النقد حذراً من مصاعب الافتضاح فبدأ الناقد يبحث عن كل رزازى ببغداد ليلقى منهم من هو ممن فى طبقة شيوخ الخزاز ، فوجد شخصين على هذا الوصف فحكم أن أحدهما هو المراد بأبى الحسن الرزاز فى الحكاية ، ليكون ثقة أخذ عن كتاب ثقة لكن . يفكر الأستاذ أن رواية الخزاز لو كانت عن كتب أحد شيوخه لكانت روايته عن أصل شيخه ، وما كان يرى بالتسمح . وكان يتعين أن يذكر فى السند اسم شيخه الذى ناوله أصله مع أنه لا ذكر للرزاز مطلقاً فى طبقة شيوخ الخزاز فى أسانيد الكتب التى تولى كبرها الخزاز فى كتب الخطيب ، وليس بمعقول أن يهمل التلميذ ذكر شيخه فى سند ما حمله وتلقاه بطريقه ، فتبين من ذلك أنه من غير شيوخه : إما من أقرانه أو ممن هو أصغر منه ، والراوى كثيراً ما ينظر فى كتب أقرانه وكتب من هو أصغر منه ، وليس فى هذا عيب ، وإنما العيب كل العيب هو التسميع فيما ليس فيه سماعه كما فعل الخزاز مع كتب الرزاز الموصوفة فى التهذيب ، فقول الأستاذ اليمانى بعد هذا كله : « إن على بن أحمد الرزاز أصغر من الخزاز بأربعين سنة ثقة » .

جداً أن يحتاج فى قراءة حديثه إلى كتاب هذا المتأخر وأيضا فلا يعرف بين الرجلين علاقة) يكون قولا مرسلا على عواهنه بعد العلم بأنهما من أهل بغداد وعاشا هناك متعاصرين سبعا وأربعين سنة ، فماذا كان يمنع هذا من الاجتماع بذاك ؟ وكلاهما من حملة الرواية ومن بلد واحد ، فجزم الناقد بأن الرزاز هو على بن موسى من سبوخ الخزاز يكون تقولا قبيحا بعيداً عن الحقيقة لما سبق ، والمتعين بعد البحث من كل ناحية أن المراد هو أبو الحسن على بن أحمد بن الطيب الرزاز الذى كان يدخل ابنه فى أصول أبيه تسميعات طرية ، وهو الذى كان الخزاز يسمع بكتبه وهو يعلم أنه ليس فيها سماعه ، وهذا هو الموثق ! عند الأستاذ الناقد ! نسأل الله السلامة .

وهنا انتهت توهمات الناقد إحلال ضعفاء مقام ثقات عمداً فيما ذكرناه كشف الحقيقة عند من أنصف ، وأما تحدثه عن أنحاء مالا دخل له فى عد الرجل مجروحا وسيلة للتجريح وضربه لتلك الأمثال ، فلم أر فيما تحدث عنه بذكر جرير بن عبد الحميد وأبى عوانة وأبى أحمد الفراء شيئا يجدر التحدث عنه ، وقوله فى عبد الله بن السقاء ليس بشىء لأن مطاردة محدث لأجل حديث حدثه ليست من شأن العامة بل من شأن العلماء وربما يؤيدهم العامة وعد ذلك من حماقة العامة غير وجيه ، وبعد أن قلنا فى الفصل السابق إن التوثيق المقبول هو ما صدر من أهله وإنه الذى يرفع الراوى فوق أن يكون مجهول الصفة لا داعى فى التحدث عن قول أبى الشيخ فى سالم بن عصام إنه صدوق ، على أن ذلك دون قولهم به ... فيصلح للاعتبار به إن كان هذا الوصف صدر من أهله فى موضعه لا يعدوه الحق ، وأما هنا فالمتن : (أبو حنيفة ضال مضل) وإسناده ... وأبو الشيخ ... ورسته وموسى بن المساور ، وأحوال جميع هؤلاء تمثل فى سقوط الخبر ... عن جميع هؤلاء فى التهذيب ، وأهل النقد ذكر كل ... وحده ... عن ...

فما فائدة ذلك بعد أن أصبح المتن ظاهر السقوط من كل جهة . فإذا قيل (أبو حنيفة ضال مضل) يجد هذا القول ترحيبا به عند الأستاذ الناقد ، وهذا هو سر تقعيده القواعد وتنويمه الجرائم فى سبيل هدم ذلك الجبل الشامخ الذى يفقد رأسه من يناطحه . .

وإن كان إصرار الهيثم بن خلف الدورى على خطأ فى اسم غير مضر فلماذا هذا التهويل والتضليل فى ذكر الكوثرى أسماء بدل أسماء على فرض أنه مخطئ فى ذلك . مع أن الكوثرى غير مخطئ فيها ، والدورى معاتب فيما ضل عند أهل النقد على خلاف أمل ذلك الناقد المكشوف الغاية .

وأما كلامه فى شأنناه عن سليمن بن حرب من قوله فى جرير بن عبد الحميد والوضاح فلا داعى فى نظرى لإطالة الكلام فيه ، وقول سليمن فيهما معروف ، وكون أبى عوانة أميا يستعين بمن يكتب له من المشهور عند أهل العلم ، وكنت جعلت قول على بن عاصم فيه إسرافا فى القول حيث قلت فى (٩٢):وأما أبو عوانة فهو ممن انتقى من أحاديثه عند الجماعة لكن يقول عنه على بن عاصم : وضاع ذلك العبد . وفيه إسراف لكن كان يقرأ ولا يكتب . وكان كتابه صحيحا فقد روى من حفظه غلط كما كان يصحف إذا قرأ من كتب الناس . وقد وقع فى تهذيب التهذيب : وضاع ذلك العبد . ويعد الأستاذ الناقد ذلك محرفة من (وضح ذلك العبد) ، وهو أدرى بزملائه فى دار التصحيح إن كان يقع منهم مثل هذا التحريف الفظيع ، والذى أراه أن قول الأستاذ فى دائرة الاحتمال لكن قول على بن عاصم فى جرير بن عبد الحميد : (ذاك الصبى) وفى شعبة : (ذاك المسكين) من غير ذكر اسميهما يبعد حتمية ذكر اسم أبى عوانة ، على أن الغالب فى اسمه (الوضاح) . لا ، بل يكون على بن عاصم أسرف فى رميه أبا عوانة بالوضع والكذب .

وكثيراً ما يقع مثل هـذا التراى بين الرواة عند ثوران النفوس إلا من عصمه الله ولا أحب أن أذكر نماذج من ذلك حذراً من إيذاء رجال أفضوا إلى ماعملوا من غير حاجة علمية ، ولا يبرئ أحد أبا عوانة من الغلط ، والغلط وضع للخطأ موضع الصواب ، وكذب لمخالفته الواقع ، لـكن المسقط للراوى هو التعمد ، ولا يرى أبو عوانة بذلك ، وكنت أردت بقولى (وفيه إسراف) بيان ذلك ، فتبين بهذا وجوب الاحتياط فيما هو مظنة أن يغلط فيه حينما يروى من غير كتابه .

وهذا كلام بين واضح مدعم بنصوص أهل الشأن ، فلا يكون لإطالة الناقد الـكلام فى جرير وأبى عوانة وجها غير مجرد التحامل على هذا العاجز ، فلا أجاريه فى إطالة الـكلام من غير داع .

ومن عجيب صنع الأستاذ اليمانى حذف متن الخبر الساقط الظاهر السقوط واقتطاع كلمة من الـكلام على رجاله القاضى عليهم ، لئلا ينتبه السامع إلى ما حواه المتن من البهت الشنيع الذى يحكم السامع بمجرد سماعه أنه كذب فظيع ، قبل أن يعلم أحوال رجاله فمن نماذج ذلك ما اقتطعه من كلامى فى رجال خبر يعزى إلى الثورى : (أن أبا حنيفة ضال مضل) بسند يسوقه الخطيب قائلا : أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان حدثنا سالم بن عصام حدثنا رسته عن موسى بن المساور قال سمعت جبر — وهو عصم بن يزيد الأصبهانى — يقول : سمعت سفيان الثورى يقول : أبو حنيفة ضال مضل اه .

وقلت فى الـكلام على رجاله : أبو نعيم على تعصبه متكلم فيه ، وقد سبق ، وكذا شيخه أبو الشيخ ضعفه بلديه أبو أحمد العسال ، وسالم بن عصام صاحب غرائب ورسته اصبهانى ميلاده سنة ١٨٨ هـ فى رواية ابن أخيه قبل وفاة ابن مهدى بعشر سنين فقط ويستبعد أن يجهل ابن أخيه ميلاده ، ومع هـذا يقال إنه روى

عن ابن مهدى ثلاثين ألف حديث ، فلا يتصور هـذا الإكثار لابن عشر ، وقد انفرد ابن ماجه بالرواية عنه من بين أصحاب الكتب الستة ، قال أبو موسى المدينى تكلم فيه أبو مسعود (أحمد بن الفرات الرازى) . وكتب إلى أهل الرى ينهاهم عن الرواية عنه ، ويكثر التريب فى حديثه . وموسى بن المساور أبو الهيثم الضبى من رجال الحلية مجهول الحال إلى آخر ما ذكرته هناك فى (١٣٦) مما يقضى على تلك الرواية الكاذبة ، لما فى رجال السند من الكلام ، ولمنافاة هذا الخبر لما صح عن الثورى من الثناء البالغ على أبى حنيفة ، وقد ذكرت فى التأنيب (١٧) الطعون الواردة فى أبى نعيم الاصبهانى من ذكره الخبر الكاذب ، وهو يعلم أن الراوى كذاب ، من غير تنبيه على ذلك كما فعل فى الحلية بروايته رحلة مكذوبة بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوى . وكلاهما كذاب . وهو يعلم ذلك . وما يترتب على ذلك من الفتن عند من يصدق الرحلة الكاذبة ، ومن عيوبه المشهورة عنـد النقاد إجراؤه ما تحمله بالإجازة أو السماع فى مجرى واحد . هذا . ثم إن الأستاذ المعلى قد اقتطع من كلامى الواسع فى رجال هـذا الخبر قولى : (سالم بن عصام صاحب غرائب) ، ليلقى فى روع السامع أنه لا مأخذ فى الخبر غير إغراب سالم ، والإغراب ليس بضار فى نقد هذا الأستاذ المتنافخ ، مع أنه يغلب إطلاق هذا فى كلام أبى الشيخ وأبى نعيم على الأخبار الساقطة المنكرة ، وذكرت هذا هنا ليكون نموذجا لطريقته فى النقد ، لا لأسايره فى الكلام عن كل صغير وكبير من غير حجة فيمن أثبتنا قول أهل النقد فيهم مع تثبيت أن توثيق ابن حبان على طريقته فى توثيق المجاهيل لا يرفع الراوى من درجة كونه مجهول الحال ، وأن توثيق الخطيب لرجال من رواة المثالب لا يلتفت إليه حيث لا احتجاج فى قضية بمن هو متهم فيها .

فأوصى القارئ الكريم أن يراجع الأصل من التأنيب ، فى مواضع نقده ، ليقف على جلية أمر هذا الناقد المتكلف ، المنافح عن عقيدة التشبيه ، المنابذ لقادة الأمة فى التنزيه ، المعادى لأبى حنيفة وأصحابه فى فقههم الناضج وعقيدتهم السليمة .
ونعو له على تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بن بدران فى السافرى أسفر عن توافقهما فى المذهب والمشرب ، وهو الذى يذكر فى مدخله عن الإمام أحمد أنه قال (ابن موسى كله الله من فيه) ـ عند ذكر الاصطخرى نقلا من طبقات ابن أبى يعلى ـ تعالى الله عن إفك الأفاكين ، والإمام أحمد برئ حتما من هذا القول الشنيع ، فليسائل الأستاذ الناقد علماء الشام عن مبلغ أمانة ابن بدران فى التصحيح والتهذيب ، ولم يكن السافرى الاداعراً سافر الوجه أصبحت الدعارة خلقا فيه وملكة عنده رغم أنف هذا الناقد الذى يرى تبرئة ساحته ليجعل أبا حنيفة الإمام الأعظم ضالا مضلا وصاحبه أبا يوسف فاسقا من الفاسقين ، وأصحاب أبى حنيفة أشبه الناس بالنصارى ، وهذا المرء وحده يسقط من روى هذا الفحش مصدقا له ، وكفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع ، فضلا عن اختلاق الأكاذيب .

وحكاية ابن أبى حاتم عن أبيه أنه صدوق على مصطلحه فى مقدمة الجرح والتعديل أنه يكتب حديثه للنظر ليس إلا ، وهو على كل حال ممن لم يدرس أبو حاتم أحواله كما ينبغى لتباعد داريهما ، راجع (١٣٦) من التأنيب ، وصاحب الطليعة بإزاء سماع مثل ذلك الفحش فيدافع عن أناس هلكى ليثبت فاحش كلامهم فى أبى حنيفة عند المغفلين ، غير حاسب حساب من لديه من رقيب عتيد ؛ يحفظ أعماله ، ويتعقب أفعاله ، نسأل الله الصون من الزلل . ومن عجائب صنع هذا الباحث أيضا رميه إياى بأخص أوصافه من ادعاء التصحيف فيما لا يروقه من الروايات فيجعل عبد الله بن عثمان بن الرماح المجهول فى سند الخطيب ـ فى صد

رمى أبى حنيفة بأنه يقول بفناء الجنة والنار مع تواتر خلافه عنه ـ عبد الله ابن عمر متزيداً فى نسبه ما شاء من الأسماء ومبدلا عثمان بعمر ليلقى فى روع السامع أن هذا الراوى حنفى يقبل قوله عند أصحاب أبى حنيفة فيلصق بالامام هــــذا الاتهام بل ابن عمر هذا أيضا مجهول الصفة فلا يناهض خبره ماتواتر عن أبى حنيفة وصاحبه أبى مطيع فى إكفار من يقول بفنائهما راجع (٧٣) من التأنيب ، ومن ذلك أيضا قول الأستاذ إن (أضاع) فى شعر عبد الصمد بن المعذل محرف من (أطاع) فى قوله فى هجو أخيه : (أضاع الفريضة والسنة) وهذا تمحل ، ولو كان مراده هذا لقال : (أقام الفريضة والسنة) لا (أطاع) ، وإنما الطاعة لله ولرسوله لا للعمل ، وهذا ظاهر ، ثم مزاعمه فيما ذكرناه فى تصحيف الخطيب للفظ (البتى) إلى (النبى) من رواية تعيد الحق إلى نصابه ، ومحاولته تكذيب ما رويناه فى ذلك بطريق السمعانى فمن طرائف صنعه فى تكذيب أى خبر إذا لم يعجبه ، فلست أطيل الكلام معه هنا لظهور التصحيف فى الرواية بما ذكرناه من الحجج هناك (٨٧) ، ودعوى حصول تحريف النصوص منى بهت محض ، على أن الذاكرة قد تخون فى استذكار المعنى الحرفى فقول القائل : (كأنه ضعفه) . لا يفرق كثيراً من قوله (ضعفه) لكون الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، وعلى الرجال بالثقة أو الضعف ـ فى أخبار الآحاد ـ مبنيا على ما يبدو للناقد لا على ما فى نفس الأمر . فظهر أن ذلك عبارة عن غلبة الظن فيما لا يقين فيه ، وسبق أن نقلنا عن أحمد فى الرمادى (كأنه يغير الألفاظ) وقد بنى عليه الذم الشديد باعتبار أن ظن الناظر ملزم ، وقولى فى مؤمل الذى اتخذه الناقد وسيلة تشنيع على هو : (مؤمل إن كان ابن إهاب فقد ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب ، وإن كان ابن اسماعيل كما صرح به فى بعض الطرق فهو متروك الحديث عند البخارى ، وليس فى هذه الطبقة

مؤمل سواها) . وهذا ليس ببعيد من قول إبراهيم بن جنيد الذى حكاه عن ابن معين وهو (فكأنه ضعفه) ، والذاكرة قد تخون ، فلا يجوز أن يرمى أحـد بتعمد التحريف فى مثل هذا الأمر خاصة فيما يذكر عرضا من غير استناد كبير إليه ، لأن المرجح هنا كون مؤمل هو ابن اسماعيل فيكون متروك الحديث، ولاسيما أن عدد أساطير استتابة أبى حنيفة من كفر أو زندقة أو بدعة غير منحصر فى مؤمل وبسط ذلك فى التأنيب (٦٥) . والواقع أن من يسعى فى تقوية روايات استتابة أبى حنيفة من الـكفر والزندقة لا يستحق أن يخاطب ويلتفت إلى كلامه ، لأنه ربما يكون ممن لا يعلم ما هو الـكفر وما هى الزندقة أو البدعة ؟ كهؤلاء المتقولين الذين يرمون أئمة الإسلام بالـكفر والزندقة بأيسر سبب يعلو على مداركهم ، ولم يسأم الأستاذ الناقد من سرد أسماء رجال اقتصرت أنا على ذكر موضع الحاجة من تراجمهم محاولا بذلك أن يرمينى بالتغيير والتبديل ، مع أن قدر ما قدمه عنى فى صلب رده من النصوص يكذبه أوضح تكذيب ، فضلا عما أهمل ذكره من أمثال "وضوح" ، وللأمانة معيار خاص عنده ، وسبق أن قلت إن كلام ابن أبى حاتم فى راو (إنه صدوق) لا يبرر الاحتجاج به قبل البحث عما إذا كان له منع أم لا ، بل هو دون قوله (إنه ثقة) ، فى اصطلاحه المسجل فى أول كتابه ، ولـكل اصطلاحه ، على أن الاعتداد بمثل تلك الـكلمات إنما هو عند صدورها من أهل الشأن ، لأن فاقد الشىء لا يعطيه ، ومن الغريب أيضا أن لا يبالى الأستاذ الناقد برمى مثل أبى يعلى الموصلى لراو بشهادة الزور ، وأين هذا من التنافس بين الأقران ؟! .

وكم قلت إنى لا أستوفى كلام المتكلمين فى راو طعن فيمن ثبتت إمامته وتواترت أمانته بل أقتصر على موضع الحاجـة فى النقد فى خبر عدت حالف ، فى سنده أناس هلـكى ، لأن المستفيض أو المتواتر لا يناهضه خبر فى رواته مغمز ،

فمحمد بن فضيل لا يحتج به بعضهم فى رواية ابن سعد ، وهذا صحيح ، ولست بملزم بأن أنقل كل ما قيل فيه فى خبر ظاهر البطلان ، وادعاء تبرئة مثله من بغض عثمان رضى الله عنه يحتاج إلى رواية من غير مثل أبى هشام الرفاعى المعروف ، وإن لم أتعرض لهذا الاتهام فى التأنيب ، ولا أرى باعثاً لإطالة الكلام فى ثعلبة القاضى بعد أن سجلت فى التأنيب تضعيفه من كتاب الضعفاء لابن الجوزى وغيره والكلام فى سليم بن عيسى أشهر من أن يحتاج إلى إطالة الكلام فيه ، وسبق قولى فى عبد الله بن محمود المروزى ، فلا أعيد الكلام فيه وأما محمد بن مسلمة فهو المخزومى حقاً وفاتنى ذكره أثناء طبع التأنيب وكنت استدركته بعد الطبع على نسختى ، ونقل منى ذلك أصحابى إذ ذاك ونص ماسطرته فى نسختى إكمالة التعليق: (وأما إن كان المخزومى فقد رُوى عن أبى حاتم توثيقه لكن تحاماه أصحاب الأصول الستة وأحمد) وكفى فى رد قوله ما ذكرته فى (١٠٣) من التأنيب، لأن عد قول أبى حنيفة من قول الدجال وصرف الحديث إلى هذا المعنى تجرؤ على الحديث واستطالة على الواقع ، فلا نتطلب ميزاناً لتعرف قيمة مروياته غير قوله المحكى عند الخطيب . وقاعدة ابن خزيمة وصاحبه ابن حبان فى عد من لم يرو جرح فيه فى الطبقات الأول ثقة طريقة يسلكها من يسلكها ويتنكبها من يتنكبها ، وهذا هو وجه عد المستورين ثقات عند بعض الأئمة ، ولكن هؤلاء مجاهيل عند الجمهور فلا داعى إلى الدندنة حول ذلك ، والشوكانى شيخ اللامذهبية جزء يتساهل فيه فى الرواية عن المجاهيل ، ولا يخفى هذا على بلديه الناقد ، ولقد أحسن الناقد صنعاً حيث نقل بعض كلامى فى حديث العرنيين بنصه وهو يناقض تجنيه على بأنى أطعن فى بعض الصحابة رضى الله عنهم فأين الطعن فى هذا المنقول ؟ وبسط القول فى تخير أبى حنيفة بعض روايات الصحابة على بعضها فى التأنيب والنكت الطريفة ، ورأيه

فى ذلك من أمتن الآراء وليس فى هذا أدنى مساس بالصحابة أنفسهم ، وعد ذلك طعنا تقول قبيح ، والمقارنة بين الأقوال والروايات والموازنة بينها شأن من انسع أفقه فى العلم كما أن محاولة رمى المرء بالطعن فى الصحابة والتابعين وأئمة الدين من فقهاء ومحدثين مؤتمنين بمجرد المحاكمة بين الآراء تهور أهل النزق .

وقول الأستاذ الناقد فى مفتتح كتابه : (وتعدى إلى الطعن فى أنس بن مالك رضى الله عنه ، وفى هشام بن عروة .. حتى نسب إليه الكذب) من أدل دليل على أنه لا يتحاشى من أن ينطق مأبرز الافتراءات فى الدعاية لما هو بسبيله ، لأنه باطل بطلانا ظاهراً بشقيه كباقى افتراءاته ، لأن غاية ما عملت فى أنس رضى الله عنه هو نقل مذهب أبى حنيفة فى تخير بعض رواياته ، وهذا مشهور فى كتب أهل العلم ، وليس فى هذا مساس بأنس ، وكبر السن أمر لامهرب منه لمن يعيش وهو من نعم الله تعالى وإن كان لا يدع حافظة المرء على ما كانت عليه فى عهد الشباب ، وأما على فى هشام بن عروة فهو عبارة عن نقل ما أخرجه الخطيب — قدوة الأستاذ الناقد — فى (١ — ٢٢٣) بطريق الساجى من قول مالك فيه بعد رحيله إلى العراق ، حيث قلت فى (٩٨) من التأنيب : (روى الساجى عن أحمد بن محمد البغدادى عن ابراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح قال قال لى مالك بن أنس : هشام بن عروة كذاب .

قال : فسألت يحيى بن معين ، قال : عسى أراد فى الكلام ، فأما فى الحديث فهو ثقة) . أهذا قولى أم قول مالك ؟ !! أيها الباهت الأفاك ! . ثم علقت هناك على هذه الرواية بقولى : (وهذا من انفرادات الساجى ، وأهل العلم قد تبدر منهم بادرة فيتكلمون فى أقرانهم بما لا يقبل ، فلا يتخذ ذلك حجة ، على أن ما انفرد به هشام بعد رحيله إلى العراق أمور تتعلق بالضبط فى التحقيق ، وإلا فمالك

أخرج عنه فى الموطأ) . أهكذا يكون الطعن فى هشام ونسبة الكذب إليه ؟ !!
يا معلى ! وباقى افتراءاته بالطعن فى الأئمة من هذا القبيل ، فليحذر القارئ
الكريم من أن يغتر بكلامه من غير رجوع إلى البحث فى التأنيب ، لئلا يشاركه فى
الإثم ، ور بما يعاد طبع التأنيب مع زيادات ، ليكون بمتناول يد كل باحث ، وقد نفدت
نسخه من مدة بعيدة ، والله سبحانه هو الميسر ، والتأنيب ـ بحمد الله سبحانه ـ
من الكتب التى لا تحوج إلى سواها فى الذب عنها ، لكون مسائله محبوكة
الأطراف بأدلة ناهضة لا ينالها بسوء تشغيب المشاغبين ، والله ولى الهداية . و بسط
الكلام فى الرد على الأستاذ الناقد فى جميع تقولاته إنما يكون بعد استنفاد ما فى
جعبته من السهام الطائشة ولنا عود فعود إلى الموضوع إذا لزم بتوفيق الله جل شأنه .

ثم إن من مذهب أبى حنيفة أيضا كما يقول ابن رجب فى شرح علل
الترمذى (رد الزائد إلى الناقص فى الحديث متنا وسنداً) . وهذا احتياط بالغ فى
دين الله يرضاه من يرضاه و ينبذه من ينبذه ، فعلى هذا إذا ورد حديثان صحيحان
فى أحدهما زيادة اسم شخص بين رجال السند أو زيادة لفظ فى المتن وفى الآخر
نقصهما فأبو حنيفة يرد الزائد إلى الناقص فى المتن والسند ، فإذا استلزم نقص الاسم
انقطاعا يعد الخبر منقطعا ، قبله أم لم يقبله ، باعتبار ما احتف به من القرائن والدلائل
وكذا يفعل عند نقص لفظ من المتن فإذا وقع فى رواية عن راو لفظ (عن)
أو (سمعت) فى طريقين ، يجعل الناقص هو المتعين فيعد ذلك عنعنة لاسماعا فمثلا :
إذا ورد فى رواية حميد فى طريق (عن) وفى طريق (سمعت) يعد رواية حميد
هذه (عنعنة) ، هذا هو مذهب أبى حنيفة فى مثل هذه المواضع فهل عرفت الآن
يا معلى مذهب الامام لتقلع عن نسج الأوهام ؟ وأما قبول المرسل أو المقطوع
فموضوع آخر شرحه أهل الشأن فى موضعه .

وكم قلت : إن ذكر ابن حبان لمجهول فى ثقاته لا يرفعه من مرتبة المستور ، فلا تبقى حاجة إلى التحدث عن مثل اسماعيل بن حمدويه . وأما قولى فى محمد بن على بن الحسن بن شقيق : ليس (بذاك القوى) فيكفى فى اثباته إعراض الشيخين عن إخراج حديثه فى الصحيح مع روايتهما عنه فى خارج الصحيح ، وأما أحمد ابن الفضل بن خزيمة ، وعلى بن محمد بن مهران السواق ، وجعفر بن شاكر ، وجعفر بن محمد الصيدلى فنى حاجة إلى توثيق من سوى الخطيب وأمثاله من المتهمين فى القضية ليلتفت إليه ، على أن السواق غير الصواف ، وكنت أظن أنه لا يخفى على مثل الأستاذ الناقد أنه لا يقبل قول المرء فى قضية هو متهم فيها ، فإذا هو يكثر الاحتجاج بقوله وقول أمثاله مع أنهم متهمون فيما نحن متناقشون فيه ، وهذا غريب من مثله ، ولا سيما بعد ثبوت التهمة ثبوتاً لا مهرب من تصديقه بما أوضحناه فى التأنيب . وأما قوله فى (أبى عمار المروزى) فناشىء من إغفاله النظر فى جدول الإصلاح ، وهو مضروب عليه هناك لكونه سهواً مطبعياً . ولا أريد التحدث عن ابن المنادى فإنه معروف ، وأما عبد الرحمن بن داود بن منصور فليس فى تاريخ أبى نعيم توثيقه على أن وفقد الشىء لا يعطيه فلا ينفع هنا لا توثيق أبى نعيم ، ولا توثيق أبى الشيخ ، فكأن هذه القاعدة غير ممحصة فى نظر الناقد ، وأما ابراهيم ابن سعيد الجوهرى فذكرته فى سند فيه ابن رزقويه وابن سلم بقولى :

(فيه هما وابراهيم الجوهرى الذى رماه الحافظ حجاج بن الشاعر (شيخ مسلم) بأنه كان يتلقى وهو نائم . ولفظ ابن الشاعر (رأيت ابراهيم بن سعيد عند أبى نعيم (الفضل) وأبو نعيم يقرأ وهو نائم — وكان الحجاج يقع فيه) . وهو معنى قولى ، لأنه لا يتصور من مثل ابن الشاعر أن يقع فيه ، من غير أن تكرر ذلك منه ، وإن كان لابد من رد هذه الحكاية فليتذرع بكون راويها عن ابن الشاعر هو عبد الرحمن بن يوسف الرافضى كما فعل ابن حجر ومن عنده ما يزيد على عشرين مجلداً فى أحاديث

إلى بكر رضى الله عنه يجب أن يذب عنه . وأما أحمد بن كامل ، فأرى قول الذهبى يه فى الميزان كافياً فى معرفة حا : (ليه الدارقطنى وقال : كان متساهلا ومشاه غيره وكان من أوعية العلم ، كان يعتمد على حفظه فيهم) .

وفى اللسان (١ ـ ٢٠٩) وقال حمزة عن الدار قطنى : (كان متساهلا ربما حدث من حفظه بما ليس فى كتابه وأهلكه العجب). والمعنى واحد لأن الاعتماد على الحفظ مما يوقع فى الوهم ، وليس عادة النقاد أن يقولوا عما ليس فى كتاب الراوى إنه عنده ، فلا يكون سقوط (فى كتابه) معيراً للمعنى ولامقصوداً ، فهم أم لم يفهم .

سبق ذكر الناقد فى النجاد وعبد الله بن المدينى والحكيمى والعدنى مايوجب إعادة الكلام فيهم كما سبق ، وأما الأصمعى فقد وثقه غير واحد فى الحديث ، وأما أخباره ونوادره المدونة فى الكتب ففيها كثير مما يرفض ، وقد قال ابن أخى الأصمعى عبد الرحمن بن عبد الله وقد سئل عن عمه : هو جالس يكذب على العرب وقال أبو رياش : كان الأصمعى مع نصبه كذابا . وقال : سأله الرشيد لم قطع على يد جدك أصمع ؟ فقال ظلماً يا أمير المؤمنين وكذب عدو الله . إنما قطعه فى سرقة . وأطال أبو القاسم على بن حمزة البصرى فى كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة الكلام فيه ، ومما قال فيه : كان مجبراً شديد البغض لعلى كرم الله وجهه ، وتكذيبه ليس بمنحصر فيما يروى عن أبى زيد الأنصارى .

وهنا انتهى ما أردت تحريره فى هذه المرة بتوفيق الله عز وجل يوم الاثنين ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٦٩هـ ، بالقاهرة المحروسة حرسها الله ، ووفقنى لما فيه رضاه وأنا الفقير إلى الله سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثرى غفر الله لى ولوالدى ولمشايخى ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس « الترحيب »

يصوب : ٣٠ — ١ : أنه ممن .